النظم الأمنية المستحدثة وتحديات الأمن الوطني (الو اقع والحلول)
دراسة تحليلية على الأجهزة الأمنية

إعداد

الدكتورنشـأت مفضي المعاسفة
أستاذ العلوم الأمنية المساعد
أكاديمية الشرطة/ الدوحة

الدكتورهاني جميل الطراونة
أستاذ القانون الجنائي المساعد
أكاديمية الشرطة/ الدوحة

ملخص البحث

إن المتتبع للأحداث الأمنية والمتغيرات المتسارعة واتجاهاتها في الوقت الراهن يدرك أن التهديدات والتحديات الأمنية وصلت إلى مستويات غاية في الخطورة؛ حيث يظهر جلياً أنه لم يعد هناك حائلٌ زماني أو مكاني أمام تلك المهددات بأشكالها المختلفة .

ومع تسارع التطورات التكنولوجية وثورة الإتصالات ومن بينها تطورات الذكاء الاصطناعي وتشابك التحولات السياسية والاقتصادية والسياسية وغيرها يصبح فهم هذه التحديات والتهديدات أمرًا حيويًا لضمان استقرار المجتمعات وسلامة الأفراد، حيث بات هاجس المحافظة على الأمن معضلة تواجه أجهزة الدولة وخاصة الأجهزة الأمنية الاستخبارية بكافة مستوياتها، مما يتطلب فحصًا دقيقًا للعديد من القضايا المترابطة والمتشعبة؛ منها ذات أبعاد قانونية أمنية وأخرى ذات أبعاد استراتيجية وغيرها من أبعاد أصبحت من مهددات الأمن الوطنيّ.

هدف البحث إلى دراسة تناول النظم الامنية وتحليل أبرز التحديات المستحدثة التي تواجه الأجهزة الأمنية ومنظومة الأمن الوطنيّ وفي ذات السياق مناقشة الحلول المقترحة للحد من المخاطر المتوقعة لها، وعلى سبيل المثال لا الحصر التّضخّم في تقنيات المعلومات وتنامي حجم البيانات والمعلومات (Big Data) وصعوبة تحليلها كمنتج استخباري وتحديات مرتبطة بتطور الذكاء الاصطناعي، وتحديات مرتبطة بالموارد البشرية ومهاراتها التقنية وكذلك في آلية العمل لبعض المنظمات التي تتبنى العمل الاستخباري وأخيراً تحدي انتشار جيل جديد من الجرائم المستحدثة العابرة للحدود.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتناسبها مع طبيعة البحث التحليلية والتشخيصية بهدف التعرف على التحديات المستحدثة التي تواجه النظم الأمنية ومنظومة الأمن الوطنيّ وآليات مواجهتها، وخرجت ~~البحث~~ بعدة نتائج منها:

- إن جل التحديات التي تبنتها الدراسة هي في الواقع تهديدات أمنية متداخلة وبعضها معقد وهي تمس الأمن الوطني الداخلي والخارجي للدول خاصة تلك التي تغاضت أو تجاهلت وجود مثل هذه التهديدات.
- إن ظروف عالمنا اليوم باتت تجسد مقولة (العالم قرية صغيرة) وما يحدث في أقصى بقاع الأرض يؤثر بشكل أو بآخر على بقية الدول، وحسبنا ما نشاهده في يومنا هذا وعلى أرض الواقع من أمثلة على دول بات أمنها واستقرارها في مهب الريح مما أثر على اقتصادها وعلى الأحوال الاجتماعية لمواطنيها وباتت جاذبة للجريمة المنظمة بكافة أشكالها ومرتعاً للفساد والرذيلة وانتشار للفقر والبطالة.

وأوصى البحث بعدة توصيات أبرزها:

- أهمية تطوير استراتيجيات فعّالة لمواجهة التحديات من خلال التركيز على الجانب التحليلي العميق وفهم السياق العام لتلك التحديات محاولين فهم جوانبها المعقدة والتأثيرات الواسعة التي يمكن أن تطول الدول وأمنها وأمن أفرادها في حال تجاهلها أو إنكار وجودها.
- وضع سياسات تنظيمية لضبط استخدامات التقنيات ومن بينها الذكاء الاصطناعي وخاصة في المجال الأمني والعسكري بالإضافة الى أهمية توفير الحماية التقنية من تشفير وتحديث مستمر لمنع الاستغلال الثغرات الأمنية. وضرورة الاستثمار في البحث والتطوير ودعم الأبحاث في ذات المجال لتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التحديات الأمنية.

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي، النظم الأمنية، الأمن الوطني، الجريمة المنظمة، غسل الأموال، تمويل الإرهاب.

مُقدّمـــة

مع تسارع التطورات التكنولوجية وتشابك التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها من تحولات يصبح فهم التحديات الأمنية أمرًا حيويًا لضمان استقرار المجتمعات وسلامة الأفراد، حيث بات هاجس المحافظة على الأمن تحديًا في غاية الأهمية، مما يتطلب فحصًا دقيقًا للعديد من القضايا التي باتت من مهددات الأمن الوطنيّ. ولعل المتتبع للأحداث الأمنية والمتغيرات المتسارعة واتجاهاتها في الوقت الراهن بالإضافة إلى تزايد انقسام العالم على أسس اجتماعية وسياسية واقتصادية ودينية وغيرها، يجد أنه لم يعد هناك حائلٌ، زماني أو مكاني أمام تلك المهددات بأشكالها المختلفة والمتجددة.

وفي ذات السياق تبرز أهمية مناقشة تطوير استراتيجيات فعّالة لمواجهة هذه التحديات من خلال التركيز على الجانب التحليلي العميق وفهم السياق العام لتلك التحديات محاولين فهم جوانبها المعقدة والتأثيرات الواسعة التي يمكن أن تطول الدول وأمنها وأمن أفرادها في حال تجاهلها أو إنكار وجودها.

يأتي هذا البحث لإلقاء الضوء على أبرز التحديات الأمنية المعاصرة والتي تتجلى في عدة مسارات منها تحديات أمنية تقنية وعلى سبيل المثال لا الحصر التّضخّم في تقنية المعلومات وتنامي المعلومات وصعوبة تحليلها كمنتج استخباري وتحديات مرتبطة بتطور الذكاء الاصطناعي، وتحديات مرتبطة بالموارد البشرية ومهاراتها التقنية وكذلك في آلية العمل لبعض المنظمات التي تتبنى العمل الاستخباري من بحث وتحري وتجنيد للمصادر ومراقبة وغيرها، وأخيراً تحدي انتشار جيل جديد من الجرائم المستحدثة العابرة للحدود.

كل هذه التحديات هي في الواقع تهديدات أمنية متداخلة وهي تمس الأمن الوطني الداخلي والخارجي للدول خاصة تلك التي تغاضت أو تجاهلت وجود مثل هذه التهديدات. وبالنتيجة يتوجب على مؤسسات الدول الرسمية بشكل خاص وغير الرسمية بشكل عام -وعلى المستوى الاستراتيجي- اتخاذ حزم من القرارات يرافقها تطوير في المنظومة التشريعية والتنفيذية بغية الحد من مخاطر هذه التهديدات التي بتنا نشاهد آثارها على العديد من دول العالم، وكما ندرك فأن العالم بات قرية صغيرة وما يحدث في أقصى بقاع الأرض يؤثر بشكل أو بآخر على بقية الدول وحسبنا ما نشاهده في يومنا هذا وعلى أرض الواقع من أمثلة على دول بات أمنها واستقرارها في مهب الريح مما أثر على اقتصادها وعلى الأحوال الاجتماعية لمواطنيها وبات دولة جاذب للجريمة المنظمة بكافة اشكالها ومرتعاً للفساد والرذيلة وانتشار للفقر والبطالة.

- **مشكلة الدراسة:**

تكمن مشكلة الدراسة في توضيح مدى خطورة التحديات المستحدثة التي باتت تتصاعد بشكل دراماتيكي والتي بدورها تواجه النظم الأمنية، مما يهدد الأمن الوطني للدول التي لديها هذه التحديات.

وبناءً على مشكلة الدراسة سيتم الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

"ما أبرز التحديات المستحدثة التي تواجه منظومة الأمن الوطنيّ بشكل عام والأجهزة الأمنية بشكل خاص؟".

ومن خلال هذه التساؤل تأتي أسئلة فرعية هي:

1) ما المقصود بالأمن والأمن الوطني؟
2) ما الأسس والركائز التي يقوم عليها الأمن الوطني؟
3) ما المقصود بالعمل الاستخباري وأهميته في حماية منظومة الامن الوطني؟
4) ما التحديات التقنية التي تواجه العمل الاستخباري؟
5) ما الحلول المتاحة والمقترحة لمواجهة التحديات والتهديدات؟

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة الى:

1) بيان المقصود بالعمل الاستخباري وأهم الدعائم التي يقوم عليها الامن الوطني
2) توضيح أبرز التحديات التقنية المرتبطة بالنظم الأمنية.
3) بيان بعض التحديات المرتبطة بالقوى البشرية العاملة في المجال الاستخباري في مواجهة التقنيات الحديثة وخاصة الذكاء الاصطناعي.
4) بيان أبرز الحلول الممكن لمواجهة تحديات النظم الأمنية المستحدثة.

- **منهجية الدراسة :**

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتناسبها مع طبيعة البحث التحليلية والتشخيصية بهدف التعرف على التحديات المستحدثة التي تواجه منظومة الأمن الوطنيّ وآليات مواجهتها

تقسيمات الدراسة:

المبحث الأول: الأمن والأمن الوطني وأهمية العمل الاستخباري في الحفاظ عليه

المبحث الثاني: التّحدّيات التي تواجه الأجهزة الاستخبارية ومنظومة الامن الوطني وآليات المواجهة

المبحث الأول

الأمن والأمن الوطني وأهمية العمل الاستخباري في الحفاظ عليه

لقد باتتْ قضيّة الأمن الوطني القضيّة التي تحتلّ سلّم الأولويّات فّي الوقت الرّاهن لدى كافة دول العالم، ولا بُدّ أنّ ذلك كان بسبب عدة أمور منها؛ التّحوّلات الشديدة التي طرأت على النّظام الدّولي الحاليّ، بالإضافة إلى التحديات والتهديدات المستحدثة التي باتت تشكل هاجساً أمنياً يحتاج إلى مواجهته بشكل عاجل قبل ان تتفاقم وتصبح خارج السيطرة الأمنية. ومن البدَيهيّ أنّ الشّعور بالأمن والأمان مطلب أساسي وحال وجداني يسعى الإنسان له ويحرص على تأمينه، إذ تؤكد الدراسات في تاريخ الحضارات القديمة أنّ الأمن ليس مصطلحًا صِيغَ حديثاً فحسب، وكما هو متعارف عليه فإنّ مهمّة تحقيق الأمن مُلقاةٌ على حكومة الدّولة وأجهزتها الأمنية، ونظرًا لتعدّد مواضع التّهديد ومصادره، تغدو مهمّة تحقيق الأمن أكثر مشقّة، ولابُدّ في بداية هذا الطرح أن نتناول مفهوم الأمن عمومًا، ومفهوم الأمن الوطني خصوصًا، ومن ثم بحث أسسه ومستوياته وابعاده، ثم نبحث في مفهوم العمل الاستخباري وأهميته في المحافظة على الامن الوطني.

أولاً: "الأمن" لغة واصطلاحًا:

جاء في لسان العرب لابن منظور: "أمنت فأنا أمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال أمن به قوم وكذب به قوم"، و "اطمأنّ ولم يَخَف، فهو أمن بمعنى سَلِمَ" (ابن منظور ، 2007 : 140) .

أما مفهوم "الأمن" اصطلاحًا، فهو يدلّ بصورة عامّة على تحقيق حالة من غياب الخوف، وحضور حالة الأمن، والأمن هو مجموعةٌ من التدابير والقوانين التي يتّبعها الإنسان لتحقيق الحماية لنفسِه ومالِه وممتلكاته وعرِضه أو أيّ شيءٍ ثمينٍ يخاف عليه، والشعور بالأمان هو حق إنساني مُتأصّل لا يُجَزَّأ، مهما كانت العِلّات على اختلافها، اجتماعية أو عرقية وغيرها ، (نافع ، 1975: 22).

ولا يزال الخبراء والباحثون في مجال الدراسات الأمنية، يبحثون عن الطريقة المُثلى التي تضمن الأمن والاستقرار في ظل ما يشهده العالم من انتشار للعديد من الظواهر الأمنية التي خرجت بعضها عن نطاق سيطرة الدول، فقد فرضت التحولات الدولية والإقليمية وحتى الوطنية منها تحديات أمنية جديدة، كل هذا أدى إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن نتيجة لتزايد نطاق تلك التهديدات مثل الإرهاب الدولي والنزاعات المسلحة الداخلية والحروب الدولية، والفقر، والبطالة، وانتشار الأوبئة - كانتشار وباء كورونا- وجرائم دولية منظمة، والجرائم السيبرانية، واختراقات أمنية عسكرية وتجسس الكتروني...الخ، وبسبب كل هذا كان لا بد من إعادة النظر في مفهوم الأمن، حيث بات ينظر إلى الأمن كمفهوم واسع يمس ويتأثر بكافة القطاعات الأمنية والعسكرية منها والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وغيرها، ومن هنا حدث تجاوز للمفهوم التقليدي للأمن، وبدأ الحديث خلال العقود الأخيرة عن مقاربة جديدة للأمن، وهي مقاربة الأمن الإنساني الذي يهدف إلى تحقيق فعال لأمن الفرد، والدولة، والأمن والسلم الدوليين (ريناس ، 2020 ، مقال بعنوان المفهوم المعاصر للأمن القومي، منشور في مجلة مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث،: http://wa3efoundation.net)

ثانياً: مفهوم الأمن الوطني

يُشكّل هذا المفهوم مُفارَقَةً كبيرة، فهو يُوحي بأنّه مصطلح غامض؛ إلّا أنّه يظلّ في الوقت نفسه مفهومًا بالغ الدلالة، وذلك ما يراه روني ليبشتز "إذ يقول: "لا يوجد فقط صراع حول الأمن بين الأمم بل أيضاً صراع بين الأمم حول مفهوم الأمن "(أسامه ، 2021: 5).

وكباحثين نرى أن الأمن الوطني هو **قدرة الدولة على حماية أمنها الداخلي أي حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وسيادتها من أي عدوان، بالإضافة إلى قدرة الدولة على التصدي لكل التحديات الداخلية الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من تحديات.**

ولا شك أن هنالك بعض الخلط بين مصطلح الأمن الوطني والأمن القومي، حيث تعود بدايات استعمال لفظ "الأمن القومي" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بعد إصدار قانون الأمن القومي الأمريكي في عام 1947، ومن ثم درج استخدام المصطلح عند البعض كرديف للأمن الوطني، ولعل المصطلح الأمريكي (الأمن القومي) واسع وفضفاض يشمل كل ما يتعلق بأمن الدولة الداخلي والخارجي ذلك أن الولايات المتحدة تتكون من عدة ولايات وعدة قوميات واعراق وثقافات وديانات، لذلك اختارت هذا المصطلح ليجمع الكل تحت مظلة واحدة.

وتُعرّفُ دائرة المعارف البريطانيّة (الرشدان ، 2015: 24) "الأمن القوميّ" تعريفًا ينطلق من زاوية استراتيجية لتجنّب التّهديدات الخارجيّة، إذ يعرف الأمن القوميّ بأنه **"حماية الأمن من خطر القهر على يد قوّة أجنبيّة"**، ويُعَرّف آخرون "الأمن القوميّ" ضمن موضوع القوّة العسكريّة، وضرورة استعمالها دفاعًا عن المصالح المشروعة تبعًا لما تراه الدّولة (عبدالعزيز ، بحث بعنوان أسس ومبادئ الأمن الوطنيّ، http://www.moqatel.com) فيذكر هؤلاء: "إنّ الدّولة تكون أمنة عندما لا تُضطرّ للتّضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنّب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأنّ أمن الدّولة يجب أن يكون مساويًا للقوّة العسكريّة والأمن العسكريّ، إضافة إلى إمكانيّة مقاومة الهجوم المُسلّح والتّغلّب عليه".

ثالثاً: الأسس والركائز التي يقوم عليها الأمن الوطني

يقوم الأمن الوطني على عدد من الأسس والركائز المشتركة في خطوطها العامّة، بالرّغم من أنّها تتباين من دولة إلى أخرى حسب زاوية النظر، وذلك كما يلي (جوارنة ، مفهوم الأمن الوطني، https://hyatok.com) :

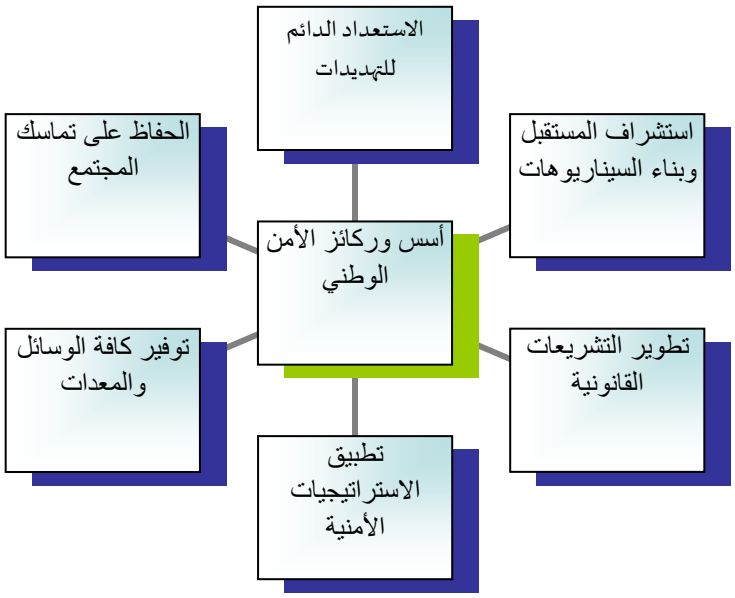

الشكل (1)

الشكل من إعداد الباحثين استناداً الى عدد من المراجع

1) الاستعداد الدائم للتهديدات التي قد تواجه الدولة، سواءً من مصادر داخلية، أو خارجية:

وهو جزء أساسي من عملية تخطيط الأمن الوطني ويتضمن تقييم نقاط الضعف والقوة في النظام الأمني للدولة، وتطوير استراتيجيات لمواجهة التحديات المحتملة، ويتنوع هذا الاستعداد من تحسين القدرات العسكرية والأمنية. كما يشمل الاستعداد الدائم التعاون مع الشركاء الدوليين والمنظمات الدولية لمواجهة التحديات العابرة للحدود مما يتطلب التدريب المنتظم للقوات الأمنية وتحديث الخطط والسياسات بناءً على التطورات الجديدة وذلك لتحقيق الهدف النهائي وهو ضمان أمن وسلامة المواطنين واستقرار الدولة في مواجهة أي تهديدات محتملة.

2) استشراف المستقبل وبناء السيناريوهات:

يعد استشراف المستقبل وبناء السيناريوهات المرتبطة بأمن الدولة بالتشارك مع كافة الجهات الأمنية والعسكرية والجهات الأخرى ذات العلاقة جزءًا حيويًا من عملية تخطيط الأمن الوطني ويتضمن هذا العمل الاستنتاجي تحليل الاتجاهات العالمية والإقليمية والمحلية التي قد تؤثر على الأمن الوطني في المستقبل ولأجل ضمان بناء أفضل السيناريوهات لا بد أن تتضمن الخطوات الرئيسية لهذا العمل:

أ. تحليل الاتجاهات: يتعين على الجهات الأمنية والعسكرية والجهات ذات العلاقة تحليل الاتجاهات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية لفهم كيف يمكن أن تتطور التهديدات في المستقبل.

ب. بناء السيناريوهات: استنادًا إلى التحليلات، حيث يتم تطوير سيناريوهات مختلفة للأحداث المحتملة التي قد تؤثر على أمن الدولة في المستقبل ويجب أن تغطي هذه السيناريوهات مجموعة متنوعة من التهديدات والتحديات المحتملة والتي سنتطرق الى بعض أهمها في المبحث الثاني.

ج. التعاون والتشارك: يجب أن تشمل عملية بناء السيناريوهات تعاونًا وثيقًا بين كافة الجهات الأمنية والعسكرية والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة وهذا التعاون يساعد على ضمان شمولية السيناريوهات وأن تكون استنتاجاتها مستندة إلى مدخلات متعددة

د. التقييم والتحسين المستمر: يجب أن تكون عملية بناء السيناريوهات عملية مستمرة، حيث يتم تقييم السيناريوهات الموجودة بانتظام وتحسينها بناءً على التطورات الجديدة والمعلومات الإضافية.

من خلال هذه الخطوات العملية، يمكن للدولة تطوير استراتيجيات قوية ومتكاملة للتعامل مع التحديات المحتملة وضمان أمنها في المستقبل.

3) تطوير التشريعات القانونية لمواجهة كافة المستجدات والتهديدات الأمنية: هذه الخطوة تعد جزءًا أساسيًا من استراتيجية الأمن الوطني ويمكن تحقيق ذلك من خلال الخطوات التالية:

(أ) تحليل الفجوات القانونية: أي دراسة وتحليل التشريعات القائمة لتحديد الفجوات التي قد تعيق القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية الحالية والمستقبلية.

(ب) تطوير التشريعات: بناءً على التحليل السابق، يتم تطوير وتعديل التشريعات القانونية بشكل شمولي لسد الفجوات وتوفير الإطار القانوني اللازم لمكافحة التهديدات الأمنية مثل الإرهاب السيبراني ، والجريمة المنظمة، والتجسس، وغيرها.

(ج)تعزيز الشفافية وحقوق الإنسان: يجب أن تكون التشريعات الجديدة متوازنة بين توفير الأمن وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على الشفافية لذلك يجب توفير آليات للرقابة وذلك لضمان التوازن بين الأمن والحريات الأساسية.

(د) التوعية والتدريب المستمر: يجب توعية الكوادر الأمنية حول التشريعات الجديدة وتدريبهم على تطبيقها بشكل فعال ومنسق مع المبادئ القانونية الدولية والوطنية ويرافق هذه المسألة توعية المواطنين حولها.

(ه)لتقييم والتحسين المستمر: يجب أن تكون عملية تطوير التشريعات القانونية عملية مستمرة.

4) الحرص على تطبيق الاستراتيجيات الأمنية الفعالة والعمل على تطويرها: وفي هذا السياق، يمكن اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) ضمان التنفيذ الفعال: للاستراتيجيات الأمنية، مع تخصيص الموارد اللازمة وتوفير الدعم القيادي لضمان نجاحها.

(ب) تقييم الأداء: للاستراتيجيات الأمنية بانتظام لتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

(ج)تحليل التهديدات والتحديات الجديدة: وبشكل مستمر وتضمين هذه المعلومات في تطوير الاستراتيجيات الأمنية.

(د) التحسين المستمر: وتطوير الاستراتيجيات الأمنية، لتحسين الاستجابة والتكيف مع التحديات المتغيرة والظروف الطارئة.

5) توفير كافة الوسائل والمعدات التي تسهم في مواجهة الاعتداءات العسكرية على أراضي الدولة: ويشمل مجموعة من العناصر الأساسية منها:

(أ) ضرورة توفير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة: وعلى سبيل المثال لا الحصر(أنظمة الرادار المتطورة، والأسلحة الدقيقة مثل الصواريخ الدقيقة والطائرات بدون طيار المسلحة، وأنظمة الاستطلاع والاستطلاع الجوي والبحري، والتكنولوجيا السيبرانية لمكافحة هجمات الإنترنت العسكرية) وغيرها.

(ب) التحالفات العسكرية والشراكات الدفاعية: وتشمل الاتفاقيات الدفاعية مع دول أخرى لتبادل المعلومات والموارد وتقديم الدعم المتبادل في حالة الاعتداءات العسكرية كذلك تبادل الخبرات وإجراء التدريبات العملياتية المشتركة.

(ج)تقنيات الذكاء الاصطناعي: حيث تلعب هذه التقنيات المتقدمة دورًا مهمًا في تعزيز القدرة الأمنية، بما في ذلك استخدامها في التحليلات الاستخباراتية، والتنبؤ بالتهديدات، وتحسين الأنظمة الذكية في العمليات الميدانية.

6) توفير كافة وسائل حماية الأمن الداخلي التي تسهم في مواجهة الجريمة بأشكالها وخاصة التي تهدد أمن الدولة الخارجي والداخلي:

وهذا الأمر يتطلب استراتيجية شاملة وهذه بعض الوسائل الأساسية التي يمكن توفيرها:

(أ) التمويل والتدريب الكافي للأجهزة الأمنية لضمان تعزيز قدرتها على التصدي للجريمة وتنفيذ القانون بفعالية.

(ب) استخدام تقنيات التحليل الجنائي المتطورة، بما في ذلك تحليل البيانات الضخمة وتقنيات التعرف على الأنماط، لتحليل الجريمة وتحديد الاتجاهات والمخاطر المحتملة.

7) الاستمرار في الحفاظ على تماسك المجتمع ووحدته وهويته الوطنية:

تعتبر الهوية الوطنية المقياس الذي يقاس به الوعي لدى الشعوب ومدى ما وصلت اليه من ثقافة، فالهوية الوطنية لها أهمية كبيرة سواء للفرد أو المجتمع لكنها تحتاج الى تعزيز ومتابعة؛ فالهوية الوطنية تحتاج إلى وعي مجتمعي ومؤسسي وحكومي من أجل الحفاظ عليها وتعزيزها، وإعطائها الدعم والإسناد الحقيقي لمواجهة الكثير من التحديات والصعاب والمحاولات الداخلية والخارجية المتواصلة لطمسها ودثرها وبالنتيجة سهولة خلق الاضطرابات والنزاعات بين أفراد المجتمع. ومن آليات تعزيز الهوية الوطنية ما يلي:

(أ) الاهتمام بالدور التربوي للأسرة "الأسرة المواطنة": فالأسرة هي اللبنة الأساسية في تكوين المجتمع، لذلك فإن دور الأسرة في غاية الأهمية، فالأسرة –ممثلة بالأب والأم-هي التي تنمي في أولادها حب الوطن، وغرس مفهوم المواطنة في داخلهم منذ الصغر، فالأسرة هي أساس الإنتاج السوي أو المنحرف للأجيال، فحب الوطن والاعتزاز به والانتماء اليه يبدأ تشكله وغرسه في الأجيال من داخل المنزل ومن أحضان أسرة منتمية لوطنها وأرضها وتاريخها وثقافتها، ثم انطلاقا إلى المدرسة فالقبيلة فالمجتمع والدولة ككل (العقون، 2018 : 37-38).

(ب) تعزيز العمل التطوعي:

فمن خلاله يتم تجسيد وتعزيز وتنظيم الروابط بين افراد المجتمع الواحد، فالكل يعمل من أجل الجميع ومن أجل هدف سامي قد يكون إنساني أو اجتماعي أو في أي مجال من مجالات الدعم للمجتمع، حيث أن التفاعل الذي يتم من خلال العمل التطوعي بين طرفي المعادلة المجتمع المدني من جهة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى هو دليل واقعي على تقدم ورقي الدولة ومواطنيها، وصورة واضحة وأكيدة تعكس حب الشعب لأرضه ووطنه وحرصه على المصالح العليا له (أيمن، 2014: 2).

(ج) تطوير المناهج الدراسية(التعليمية):

المناهج الدراسية هي منارة الطريق لكل من جلس على مقاعد الدراسة طالباً للعلم، فالمؤسسات التعليمية "المدارس والجامعات" هي كيانات معنوية تساند وتساعد الدولة على إنشاء وتربية وتعليم أجيال تؤمن بوطنها وتقدر له وللقائمين عليه إنجازاته وتحترم قوانينه ولا تسمح بالتطاول عليه، لذلك كان من الضروري جداً أن تكون المناهج التدريسية والتعليمية المعدة والمخصصة لتعليم الأجيال الناشئة وسيلة من وسائل تعزيز الارتباط والانتساب الحقيقي بالوطن وأرضه وهويته، والاعتزاز بثقافة الوطن وعاداته وتقاليده (الجبور، 2021 : 178) .

رابعاً: أسباب زيادة الاهتمام بدراسة الأمن الوطني

هنالك **عدة أسباب لزيادة الاهتمام بدراسة الأمن الوطني** في مختلف دول العالم، ومن بينها (المشاط ، 1993: 16) :

1. ارتفاع معدلات الصراعات والتي قد تتطور إلى حروب على المستويين الإقليمي والدولي وازدياد الشعور بالتهديدات المتصلة بالأمن الوطني: هذه المسألة تعد من العوامل الرئيسية التي تعزز الاهتمام بالأمن الوطني حيث نشاهد أدلة واضحة تؤكد أهميتها وعلى سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) تفاقم الصراعات الإقليمية: إن معدلات الصراعات في العديد من المناطق العالمية قد شهدت تصاعدًا خلال العقود الأخيرة، سواءً بسبب الصراعات الدينية، أو العرقية، أو السياسية، أو الاقتصادية. هذه الصراعات قد تؤدي إلى تصاعد التوترات بين الدول المجاورة وتهديد أمنها الوطني.

(ب) التدخلات الخارجية: يمكن أن تزيد التدخلات الخارجية من خطورة الصراعات المحلية وتزيد من احتمالات تطورها إلى صراعات إقليمية أو دولية وتشمل هذه التدخلات الدعم المالي والعسكري للجماعات المتمردة أو تحالفات عسكرية بين دول متصارعة.

(ج) انتشار الأسلحة: وخاصة انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والذي يزيد من خطورة الصراعات ويجعل المزيد من الدول تنظر في ضرورة الاستثمار في قدرات الدفاع وتطوير الأمن الوطني للحفاظ على سيادتها وسلامتها.

(د) تأثير الصراعات على الاقتصاد الدولي والإقليمي والوطني: يمكن أن تؤثر الصراعات على الاقتصاد الوطني واستقراره، سواءً من خلال تدمير البنية التحتية، أو تقليل الاستثمارات الأجنبية، أو زيادة تكاليف الدفاع والأمن، مما يدفع الدول إلى تعزيز استعداداتها الأمنية.

(هـ) التداعيات الإنسانية: تتسبب الصراعات في تداعيات إنسانية جسيمة، بما في ذلك النزوح السكاني الكبير، والنقص في الإمدادات الغذائية والمياه، وارتفاع معدلات الجريمة والعنف. هذه التداعيات تعزز الضغط على قدرة الدول على التعامل مع الأمن الوطني.

2. الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي، فلا تزال بعض الدول تعاني من مشكلات كبرى في عملية الإنتاج الوطني والتوزيع: وفيما يلي بعض الأسباب التي قد تؤدي إلى هذا الإحساس وتعزز الاهتمام بالأمن الوطني:

(أ) الانعكاسات الاقتصادية: عندما تعاني الدول من مشاكل في عملية الإنتاج الوطني والتوزيع، مثل البطالة المرتفعة، وتدهور الظروف المعيشية، وانخفاض مستويات الدخل، يزداد القلق بشأن استقرار البلاد ويتزايد التوتر الداخلي.

(ب) التمييز الاجتماعي والسياسي: عندما يشعر فئات معينة من المجتمع بالتمييز والظلم، سواءً اقتصاديًا أو سياسيًا، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التوتر والقلق داخل البلاد وتصاعد الصراعات الداخلية.

(ج) الأزمات الاجتماعية والسياسية: تفاقم الأزمات الاجتماعية والسياسية، مثل الانتفاضات الشعبية والاحتجاجات المدنية، يمكن أن يعزز القلق بشأن الاستقرار السياسي والاجتماعي ويدفع إلى تعزيز الأمن الوطني للحفاظ على النظام السياسي والاستقرار الاجتماعي.

(د) تصاعد التهديدات الإرهابية: تزايد التهديدات الإرهابية داخل البلاد يمكن أن يزيد من القلق والتوتر الداخلي، ويدفع الحكومة إلى تعزيز الجهود الأمنية والمخابراتية للحد من هذه التهديدات.

(هـ) انعكاسات الصراعات التي تحدثنا عنها سابقاً: عندما تتأثر الدول بالصراعات الدولية أو الإقليمية المجاورة، سواءً بسبب الهجرة الكبيرة، أو تدفق اللاجئين، أو التأثيرات الاقتصادية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة القلق بشأن الأمن الوطني ويعزز الحاجة إلى التدابير الأمنية.

3. ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة واتساع رقعتها الجغرافية: وهذا ما سيتم البحث فيه بشكل واسع في المبحث الثاني.

خامساً: أبعاد الأمن الوطني

استُخدِمَ مصطلح الأمن الوطني بغرض الحديث عن مجموعة متنوعة من المهمات التي تقوم بها الدولة للاطمئنان إلى أمن اقليمها وشعبها وسيادتها من شتّى صنوف التّهديدات سواء كانت داخلية أم خارجية، ومن جهة أخرى، كان لانفتاح العالم كافّة على بعضه البعض أن تأثر مصطلح الأمن الوطني ومفهومه بالعلاقات الدولية، عمل ذلك كلّه على تحوّل وتغيّر مهمّات وأدوار الدّولة كذلك، وباتتْ ثمةَ عدّة أبعاد تندرج تحت قائمة "مفهوم الأمن الوطني"، وتتنوّع تلك الأبعاد التي لا بُدّ للدّولة من الدّفاع عنها؛ وعلى النحو التالي (كامل ، 1985: 23)، (أسامة ، 2021: 22) :

1) **البعد السياسي:** يتجسّد البعد السّياسيّ في حماية كيان الدّولة السياسي، وهو يتفرّع إلى ناحيتين:

- **ناحية داخليّة:** وترتبط النّاحية الدّاخليّة بقوّة الجبهة الداخلية ومتانة عناصرها، إضافة إلى حفظ السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية، وأيضا يعتمد البُعد السياسي على تطبيقات مبدأ المساواة، والحقوق الإنسانية للأفراد داخل الدولة، للمحافظة على استقرارها، ومنع حدوث أية أزمات داخلية، قد تنتج عنها نتائج سلبية تؤثر على الأمن الوطني.
- **ناحية خارجيّة:** من خلال المحافظة على سيادة الدولة على أراضيها، وحمايتها من أية تدخلات خارجية قد تؤدي للسيطرة على أمنها الداخلي.

2) **البعد الاقتصاديّ:** ويقصد البعد الاقتصادي توفير مناخ مُلائم لتلبية احتياجات الشعب ورفاهه، كما يحرص هذا البعد على استيعاب أية أزمة اقتصادية عند حدوثها، لذلك تسعى الدولة لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية التي تواجهها، وخصوصاً التي تؤثر على الحاجات الأساسية للأفراد، باعتبار توفيرها مهماً وأساسياً من أساسيات الأمن الوطني.

3) **البعد الاجتماعيّ:** يُقصَد من خلال البعد الاجتماعيّ إلى إيجاد سُبُل الأمن للمواطنين إلى الحدّ الذي يُنمّي لديهم مشاعر الانتماء والولاء؛ إذ لا بُدّ من أن يتعرض الأمن للتّهديد والمخاطر ما لم يتمّ بناء عدالة اجتماعية عبر الحفاظ على إزالة الفروقات والفجوات بين الطبقات، وتطوير الخدمات، ويتّصل البعد الاجتماعيّ أيضًا بتحفيز الوحدة الوطنية والتّركيز عليها باعتبارها مطلبًا أساسيًّا لضمان أمن الدولة وتعزيز اللحمة الوطنية واتّفاق الشعب على المصالح والمقاصد المرتبطة بالأمن الوطني وعلاقته بالقيادة السياسية، ويعمل وجود الجَور الاجتماعي ضدّ طبقات ما، على وقوع الأمن الوطني تحت وطأة أخطار داخليّة حقيقيّة قد لا تتسنّى للدّولة إمكانية توجيهها والتّحكّم فيها، وبصورة خاصّة مع تضاعف المشكلات المتعلقة بالبطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمين الاجتماعي.

4) **البعد العسكريّ:** إنّ القوة العسكرية وسيلة وسلاح أساسيّ في إعانة الدّولة على تقوية السياسة الخارجية لها، وهي بذلك تعزز الأمن الوطني لديها، ويتمّ تحقيق مقتضيات الدفاع والأمن الوطني والإقليميّ عبر إنشاء قوة عسكرية تتمكّن من تلبية مقتضيات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي إقليميًّا لحفظ الدولة من الاعتداءات والتّهديدات الخارجيّة، وذلك من خلال جعل تلك القوة العسكريّة في استعداد قتاليّ وقدرات حربيّة عالية للدفاع عن حدود الدولة وقلبها.

5) **البعد الثقافيّ:** إنّ البعد الثّقافي يعمل على تعزيز وتأمين انطلاق مصادر القوة الوطنية في جميع المجالات في مقاومة المخاطر الخارجية والتّهديدات الداخلية، حيث يهتم البعد الثقافي بتحصين الأفكار والمعتقدات، والمحافظة على القيم السائدة والعادات والتقاليد، ويجعل قاعدة الإحساس بالحرية والكرامة أكثر رحابة، ويُحفّز الشّعور بأمن الوطن والمواطن.

وفي ظلّ تنوّع هذه الأبعاد وتعدّدها، نستطيع الاستنتاج أنّ المقصد الأساس للأمن الوطني هو تسليط الضّوء على منزلة الإنسان وقيمته، ذلك أنّ الشعب المُمتدّ العريض هو القاعدة الأهمّ لتحقّق الأمن.

سادسا: مفهوم العمل الاستخباري وأهميته في حماية منظومة الامن الوطني

(أ) الاستخبارات لغة واصطلاحاً:

- **الاستخبارات "لُغةً":** "الاستخبار" مصدر "استخبرَ"، والمادّة "خبر"، و "تخبَّرَ الخبرَ": جاءَ يسألُ عنه، والخبر جمعه أخابير أو أخبار؛ وهو ما يُنقَل ويُحدّثُ به قولًا وكتابةً (معجم المعاني ، https://www.almaany.com/advertise.php?language=arabic) وزادَ أهلُ العربيّة على ذلك بقولهم: "ما يحتمل الصّدق أو الكذب" (كامل ، 1984: 88) ، و"استخبرَ" عن الأمر: طلب حقيقته والتمسَ معرفته ، (المعجم الوسيط ، 2011 : 215) ، وجاء في لسان العرب لابن منظور: خبّره بكذا؛ نبّأه، واستخبره؛ سأله عن الخبر وطلبَ أن يخبره، والخبر والمخبرة والخبرة: العلم بالشّيء (ابن منظور 2007: 109).

الاستخبارات "اصطلاحًا": أمّا الاستخبارات اصطلاحًا؛ فتؤدّي معنى التّخابُر لتناقل معلومات ذات أهمية كبيرة بين فردٍ وآخر، أو مجموعة وأخرى، أو مقرٍّ وآخر، وهذا التّناقل يحدث بطرق مختلفة، فقد يكون مُشافهةً أو رمزًا أو صراحةً أو كتابةً، أو بطريقة مباشرة أو بواسطة عضوٍ ما من الجهاز الاستخباراتيّ (المحمد ، 1986: 70) ، ومِنَ المُلاحَظ أنّ الدّراسات لم تتّفق على تعريف مُحدّد للاستخبارات؛ إذ تقدّم عدد من الأكاديميّين من جهة، والعاملين في الاستخبارات من جهة أخرى بمحاولاتٍ كثيرة لوضع تعريف هذا المصطلح، فبعض ضباط الاستخبارات المركزية الأمريكية قد عرّف الاستخبارات بالقول: **"إنّها نشاط جمع المعلومات الخام عبروسائل المسح، والتحقيق، والاستجواب، وتحليل هذه المعلومات من أجل تمكين صانع القرار من اتخاذ قرارات سليمة"** (Kira ,2013, 682)، كذلك يُعرّفه أحد المسؤولين في الاستخبارات العسكريّة الكنديّة بقوله: **"المعلومات التي يصعب الحصول عليها"**، بينما يُعرّفه مايكل وارنر* على أنّه: **"النّشاط السّريّ للدّولة لفهم الكيانات الأجنبيّة أو التّأثير عليها** (Alan Breakspear, , 2013, 682).

هذا، وقد قدّم ميلتون دياز* بدوره جُهودَه الكبيرة في تعريف "الاستخبارات"، فقد قام بمقابلة مع ستة وستين عضوًا من العاملين في الأجهزة الاستخباراتيّة، والمُنظّرين العسكريّين، والأكاديميّين في الولايات المتّحدة، لِيَخلُصُ إلى قولِه: **"إن الاستخبارات هي أي عمليّة إنتاج للمعرفة تساعد صانع القرار على اتخاذ قرارات حيال قضية معينة، أو التأثير على قرارات الخصوم، إضافة إلى مواجهة جهود هؤلاء الخصوم الحقيقيّة أو المتخيّلة للتأثير على قرارات الدولة المتعلقة بسياستها الخارجية والأمنية (** Michael Warner, 2014,27 **)**ومن الجليّ أنّ التّعريف الأمريكيّ للاستخبارات يُضيف عددًا من الوظائف العمليّاتيّة إلى التّعريف، من مثل الدّعاية والتّدخّل في الصّراعات، وإرسال وحدات عسكريّة (منصور ، 2018: 2). **والخلاصة المستوفاة من التعريفات السابقة؛ أن الاستخبارات هي النتيجة الحاصلة من تخطيط وتوجيه وجمع وتقييم وتحليل للمعلومات ثم توزيعها إلى المسؤولين أصحاب القرار، للاستفادة منها في وضع الخطط و اتخاذ القرارات وتنفيذها.**

(ب) <u>عناصر مفهوم الاستخبارات:</u> وبشكلٍ موجز، يمكن إجمال العناصر الأبرز التي يضُمّها معنى الاستخبارات وفقًا للتعريفات المذكورة سابقاً وعلى النحو التالي **(خطاب ، 1981: 165) :**

(1) **التخطيط والتوجيه**: إن عمليات الاستخبارات بكافة اشكالها تتطلب التخطيط المدروس لكافة المعطيات من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة وجمع المعلومات اللازمة ويتبعه التوجيه أي ارشاد العاملين باتجاه كيفية تحقيق تلك الأهداف.

(2) **جمع المعلومات**: تحصيل المعلومات اللازمة عن الخصم، ومن ضمن هذه المعلومات: معلومات دبلوماسيّة واقتصاديّة وصناعيّة ونفسيّة وعسكريّة، وغير ذلك ممّا يلزم الدّولة لحماية كيانها، في حالات السّلم والحرب سواء.

(3) **الفرزوالتقييم**: فرز المعلومات وتقييمها وفحصها، وتقدير درجة صحتها.

(4) **التحليل**: تحليل المعلومات وتفسيرها واستخلاص النتائج اللازمة منها.

(5) **إطلاع صُنّاع القرار** والمسؤولين على هذه المعلومات، إضافةً إلى النتائج المستخلصة منها.

(6) **تحقيق الإفادة من هذه المعلومات** تطبيقيًّا في التّخطيط واتّخاذ القرارات اللازمة، ومكافحة استخبارات الخصم ومنع التّجسّس، وإلقاء القبض على العملاء؛ للوقاية من نشاطات الاستخبارات الأجنبيّة، سواء أكانت تابعة لدولة خصم أو حليفة أو محايدة.

(ج) <u>أهميــة الاستخبــارات في حماية منظومة الامن الوطني:</u> اعتادتْ الدّولَ -على اختلافِها-منذ القِدَم على بثّ العيونِ بينَ صفوف العدوّ وكذلك بين صفوف من ترد بشأنهم معلومات معادية أو ذات مساس بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي، وذلك سعيًا منها إلى معرفة أهمّ الأسرار التي يكتمُها هؤلاء في حالة السلم و بشكل اكبر في الحروب؛ وذلك لِما تُشَكّلُ تلك الأسرار من مكامن قوّةٍ تُضاعِفُ فرصَة العدوّ في التّفوّق وتحقيق الغلبة إن هو استطاعَ أن يُحيطَ أسراره بالسّريّة التّامّة، وتمكّن من الحفاظ على المعلومات الخاصّة به من التّسرّب، ومن جهةٍ أخرى، لِما تُمَثّلُ تلك الأسرار من نقاطِ ضعفٍ تكونُ سببًا في هزيمتِه، وتُمَكّنُ الدّولةَ الأخرى من الإمساكِ بها واستخدامِها بغرضِ السّيطرة، وتقريرًا لعراقة فنٌّ الاستخبار وقِدَمه؛ نقرأ لدى المؤرّخ القديم توليبوس*: "إنّ القائد يجب عليه أن يُواظب على دراسة ميول واتّجاهات وشخصيّة ومواطن ضعف خصمه" (الجزائري ، 1997: 11) وتُلاحَظُ بجلاء عناية القادة في عهد الخلافة الرّاشدة بفنّ الاستخبار، فممّا يدلّ على ذلك **القول الشهير لـ عمر بن الخطّاب والذي وجهه لسعد بن أبي وقّاص:** <u>"وإذا وطئتَ أرضَ العدوّ، فأذِكِ العيونَ بينك وبينهم، ولا يخفَ عليكَ أمرهم، وليكن عندك من العرب أو من أهل الأرض من تطمئنّ إلى صدقه ونُصحه، وليكُن منكَ عند دنوّكَ في أرض العدوّ أن تُكثِرَ الطّلائعَ وتبُثّ السّرايا بينك وبينهم، وتنتّقِ للطّلائع أهل الرّأي والبأس من أصحابك"</u> (فرج ،1979، 267) فمضمون هذا القول قد كان نهجًا سارَ عليه القادة العرب منذ ذلك العهد؛ إذ يُنبّه عمر بن الخطّاب على ضرورة معرفة أخبار العدوّ، والاستخبار عن مواطن الضّعف والقوّة لديه.

ويُسجّل التّاريخ ما قالهَ أبي جعفر المنصور*؛ حيثُ أعربَ عن حاجته الماسّة إلى عيونٍ يبُثُّها في كلّ ركن تصل إليه يده داخل الدّولة وخارجها، وذلك ضمن حديثه عن أعمدة الدّولة التي لا تقوم إلّا بها، فقد قال: "ما أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعةُ نفرٍ لا يكونُ أعفّ منهم، وهم أركان الدّولة، ولا يصلح الملك إلّا بهم؛ أمّا أحدهم فقاضٍ لا تأخذه في الله لومة لائم، والآخر صاحب شرطة يُنصف الضّعيف من القويّ، والثّالث صاحب خراج يستقصي ولا يظلم الرّعيّة، ثمّ عضّ على أصابعه ثلاث مرّات، فقيل ماذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: صاحب بريد (**أي رجل استخبارات او مخابرات)**

يكتب خبر هؤلاء على الصّحّة" (الطبري، 2009: 299) **والخلاصة أن المعلومات السّريّة تغدو قوّة سريّة، لأنّ الجهاز الاستخباراتيّ بما يُحصّله من معلومات خفيّة المصدر يُسهم بصوة عظيمة في التخطيط ورسم السياسات و اتخاذ القرارات**، والمعلومات السّرّيّة أعظم قيمةً من خرائط كاملة تحتوي جميع مواقع العدوّ، وذلك لأنّها تُؤهّل لإعدادات سياسيّة أو حربيّة بحجمها وبمقدار دقّتها وصدقها، فضلًا عن ضرورة بلوغها القادة في وقت مبكّر قدر الاستطاعة؛ حتّى يسنح الوقت لتحليلها والتّحقّق منها، وإقامة دعائم خطط العمل وفقها (الخب ، 1984: 126).

وإذا كان الأمر كذلك قديمًا، **فقد تضاعفت أهمية الاستخبارات في العصر الحديث** الذي يُوصف بأنّه "العصر الذّرّيّ"؛ إذ تُشكّل الأجهزة الاستخباراتيّة الدّعامة الأساسيّة للأمن والسّلام، وتُمثّل خطًّا أوّل للدّفاع، فهي التي تُمدّ الحكومة بالمعارف المسبقة عن نية الخصم وطرق استعداداته، فهذا هو أساس التّخطيط الصّائب للمعارك (الزحيلي ، 1981: 65)، ومع هذا التّقدّم التكنولوجي، والتطبيقات الإلكترونية، والذكاء الصناعي، وظهور الطّائرات بأنواعها وخاصة (الدرونز)، والاقمار الصناعية، والوسائل التصويريّة الجويّة المتعددة والدّائرة في الأجواء ناقلةً كلّ حركة وصوت، مع كلّ ذلك باتتْ أجهزة الاستخبارات تتمتّع بأهمية أعظم من ذي قبل، واتّسعَت مهمّاتُها المُوكلة إليها في الآونة الأخيرة؛ فصناعة القرارات وصياغة الآراء التي يقوم بها القادة والمسؤولون تتوقّف على المعلومات الدّقيقة والكاملة التي تتوصّل إليها أجهزة الاستخبارات **في حالتي الحرب والسّلم سواء؛ فالظّفر في المعركة يُبنى على التّخطيط الصّائب بعد كشف مُخطّطات الخصم ومعرفة أسراره**، ومن الضّروريّ بعد ذلك أن تكون للاستخبارات إدارة خاصّة بها، تمامًا كأيّ من المؤسّسات الهامّة في كلّ الدّول، تُولَى العناية الكافية من قبل الدّولة، وتُوَفّر الإمكانات اللازمة لها، من إمدادات بشريّة وأجهزة استخباراتيّة، وتسعى إلى تطويرها تطويرًا يضمن لها العمل لتحقيق أغراضها على الوجه الحَسَن؛ ومن الجليّ أنّ الاستخبارات قد حظيَتْ بأهمية أكبر، وشأن أهمّ في العصر الحاليّ؛ **حيث تؤكّد الاستخبارات السوفييتيّة أنّ الاستخبارات هي بمثابة العين والأذن بالنّسبة للقائد، ولا يُمكنه أن يتقدّم خطوةً من دون الاعتماد على ما تقدّمه من معلومات**، ونرى في كتب التّاريخ تركيزًا على ذكر رئيس أركان نابليون المارشال لويس ألكساندر برتييه، فقد كان لا يدخل غمار أيّ معركة إلّا بعد تحصيل المعلومات الكافية عن الخصم.

ومما سبق بيانه **<u>نستنتج أن للاستخبارات أهمية بالغة نبينها على النحو التالي:</u>**

(1) تعتبر الاستخبارات مرتكزاً هاماً وأساسياً لصانعي القرارات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ويعتمد الاستخدام الناجح لأي من المبادرات الرئيسية في السياسة الوطنية الداخلية والخارجية على نوعية التقارير الاستخبارية المتوفرة، وذلك في اتخاذ القرارات ومنها-على سبيل المثال-ما إذا سيتم استخدام الوسائل الدبلوماسية، أو القوة العسكرية، أو الضغط الاقتصادي، أو الحرب النفسية والدعاية، أو العمل السياسي السري، أو مزيج من هذه الوسائل؛ فإن الاستخبارات هي مفتاح النجاح لذلك.

(2) تشكل الاستخبارات عنصراً هاماً من عناصر أمن الدولة حيث تقسم أجهزة الاستخبارات في غالبية الدول إلى جهازين رئيسيين الأول يطلق عليه جهاز المخابرات أو جهاز أمن الدولة ومن مهامه المحافظة على نظام الحكم وأمن الدولة وسلامتها وحماية وحدتها الوطنية ومكافحة التجسس، أما الجهاز الثاني فيطلق عليه بالاستخبارات العسكرية وهي جزء من تشكيل قوات الدفاع في جميع الدول، إذ يرتبط بالقوات المسلحة ومن مهامه تحقيق أمن وسلامة القوات المسلحة من كافة الأنشطة الضارة بها، وتأمين القوات من أية أعمال تجسسيه.

(3) إن للمعلومات العسكرية التي تجمعها الاستخبارات أثناء الحروب أهمية كبيرة، وأثرٌ كبير على سير المعارك ويمكننا القول بإيجاز إن المعرفة في لغة الاستخبارات تحقق عدة أغراض منها **تستعمل لغرض (وقائي، أو دفاعي)**، لأنها تنذرنا مسبقاً بما قد تدبره الدول الأخرى للإضرار بالمصالح الوطنية، **وتستعمل في تمهيد** الطريق لسياسة الدولة الخارجية، كما تستعمل (**هجومياً**) وعلى سبيل المثال في رصد الأهداف العسكرية المعادية.

(4) تسهم المعلومات الاستخباراتية العسكرية الدقيقة حول العدو والأرض والطقس في قدرة القادة على وضع الخطط العسكرية الكفيلة بتحقيق الاهداف وانجاز المهام وكذلك في توقع اعمال العدو المحتملة والتصدي لها.

(5) تسهم الاستخبارات في المحافظة على نظام الحكم في الدولة، ومؤسساتها الدستورية، بالإضافة إلى المحافظة على أمن الدولة وسلامتها، وحماية وحدتها الوطنية من أي أنشطة أو أعمال تخريبية أو هدامة في الداخل أو الخارج.

(6) وتسهم الاستخبارات في مكافحة الأنشطة الضارة بأمن الدولة واستقرارها ومكانتها وعلاقتها بالدول الأخرى، وحماية قيم الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية.

(7) تزداد أهمية الاستخبارات العسكرية مع تطور وسائل الحرب وفنون القتال، فكما نعلم فان تأثير وفعالية الأسلحة المتطورة أصبحت واضحة ولذلك كان لا بد من الاهتمام في تطوير الاجهزة الاستخبارية لأنها قادرة على معرفة ما يخفيه الاخرين، فهي تمثل خط الدفاع الأول والعنصر الأساسي في المحافظة على السلم وذلك لأنها هي التي تُمِدّ اصحاب القرار بالمعرفة المسبقة عن نوايا العدو وعن استعداداته.

(8) للاستخبارات دور هام في رسم السياسات الوطنية وخاصة السياسية والعسكرية وكلما كانت قادرة على جمع معلومات من مصادرها المفتوحة والخفية كلما جعلها قادرة على التأثير في عملية رسم السياسة، فلا يوجد أدنى شك بان الاستخبارات هي التي تؤمن الرؤية الصحيحة للقيادة وتستعين بها في تبني الاستراتيجية المناسبة ووضع الخطط السليمة.

(9) كما تسهم الاستخبارات في اكتشاف الثغرات الأمنية ونقاط الضعف التي يمكن ان يستغلها أعداء الدولة، كما تظهر أهميتها بصفة ملحوظة أثناء الأزمات الأمنية نظراً للحاجة للمعلومات التي تساعد في تقدير حجم المشكلة، وأبعادها، ومخاطرها لمواجهتها والحد من اخطارها.

(10) وتسهم الاستخبارات في عمليات استشراف المستقبل ووضع السيناريوهات الأمنية وكذلك في وضع الاستراتيجيات والخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف الآنية والمستقبلية.

(11) تسهم في اكتشاف التهديدات التي قد يكون أفراد القوات المسلحة وقواعدها عُرضة لها، ورفع هذه المعلومات إلى القيادة العسكريّة العليا والقيادة السّياسيّة، ومن الممكن أن تأتي التهديدات المحتملة التي تُعنى بها الاستخبارات العسكرية وتسعى إلى رصدها من قلب القوات المسلحة أو بعض الجماعات المحلية أو من الدول والكيانات الأجنبية، ومن بين المعلومات التي تسعى لها القوات الاستخباراتية المعادية مثل:

- مدى ولاء وإخلاص الأجهزة الأمنية والعسكرية للسلطة.
- مدى ولاء الشعب للسلطة ومعنويات القوة.
- الخطط الإدارية للتزويد والتموين.
- الأسلحة المستخدمة والأليات.
- المعنويات العامة للضباط والرتب الأخرى.
- خط العمليات الأمنية ونظم الاتصالات وأماكنها.
- أنواع الأجهزة لأمنية، وواجباتها وآلية العمل.
- أنواع الأسلحة وأنظمة الدفاع الجوي ومراكزها.
- أنواع الطائرات وأسماء الطيارين، وأنواع الأجهزة الإلكترونية وإمكانية زرع تطبيقات الكترونية.
- إمكانية زرع أجهزة تنصت داخل مراكز القيادة.
- نقاط الضعف والقوة.
- الاتجاهات السياسية للدولة مع دول العالم ومع الدول المجاورة.
- معلومات الأحزاب السياسية أن وجدت وخاصة تلك المعارضة منها. وغيرها.

المبحث الثاني

التّحدّيات المستحدثة التي تواجه الأجهزة الاستخبارية ومنظومة الامن الوطني وآليات المواجهة

يشهد العالم اليوم قفزات معلوماتيّة تقنية هائلة لها آثار إيجابية وسلبية على منظومة الامن الوطني وعلى الأجهزة الأمنية وخاصة الأجهزة الاستخباراتية، فهذه الثورة في التّقدّم المعلوماتي التقني الضّخم ألزَمَت بانطلاق نهضة استخباراتيّة متجددة تحاكي التطورات (هيرشكوفيتش ، 2019: 10) هذه النهضة في المجال الاستخباراتيّ تفرض حدوث تحوّلات عديدة عميقة في كافّة مناحي الفنّ الاستخباري، وأوّل تلك التّحوّلات هي هيكلة المنظّمات الاستخبارية لتحاكي التطورات، عدا عن أهمية تغيير أساليب عمليّات التجنيد والتّأهيل التي يجب أن تتناسب بطريقة أو بأخرى مع مؤهلات وخبرات ومواصفات الجيل الجديد من رجال الأجهزة الاستخبارية مما ينعكس على آليات الحفاظ على الامن الوطني.

ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا بأن التطور التكنولوجي في المجال المعلوماتي وتحديداً في مجال الذكاء الاصطناعي يعد تحدياً مستحدثاً على اغلب الأجهزة الأمنية الاستخباراتية فهنالك صعوبات متعددة ومتزايدة في تتبع وتحليل المعلومات الرقمية وخاصة تلك المشفرة منها بالإضافة الى التحليل الضخم للبيانات وحجمها المتزايد، وبالمقابل يجب على الأجهزة الاستخبارية أن تواجه تحديات تتعلق بحماية خصوصية المواطنين وتطبيق القوانين المتعلقة بجمع واستخدام البيانات الشخصية. وإلى جانب التحديات التقنية، يُشكل تنامي عصابات الجريمة المنظمة تحديًا آخر يواجه الأجهزة الأمنية حيث يلاحظ أن العصابات المنظمة العابرة للحدود تستخدم تكنولوجيا متطورة لتنفيذ أنشطتها، مما يجعل تحديدها ومكافحتها تحديًا أكبر. وعليه جاء هذا المبحث لبيان أبرز التّحدّيات المستحدثة التي تواجه الأجهزة الاستخبارية ومنظومة الامن الوطني والحلول المقترحة للحد من مخاطر هذه التحديدات.

أولاً: التحديات التي تواجه الأجهزة الاستخبارية ومنظومة الامن الوطني

(أ) <u>التحديات التكنولوجية</u>

إن التحديات المرتبطة بتقنية المعلومات متعددة النواحي ولعل أبرزها ما يلي (هيرشوفتكش، 2019: 10) :

(1) **المُنظّمات الاستخباراتيّة تفقد انفرادها بتحصيل المعلومات وجمعها وتحليلها ونشرها.**

كانت المنظّمات الاستخباراتيّة قد أُنشئَت في أساس الأمر بغرض تحصيل المعلومات اللازمة عن الخصم قبل تمكّنه من إخفائها وكانت تعتقد انها وحدها القادرة على ذلك، أمّا اليوم، ومع هذا التّقدّم المعلوماتيّ الهائل، والتّضخّم في تقنية المعلومات، فلا بُدّ للمُنظّمات الاستخباراتيّة من إعادة حساباتها فيما يتّصل بـ"تفوّقها النّسبيّ"، خاصّة مع تنامي المعلومات الهائل في هذا العصر، وإمكانيّة إيجادها وتوفرها لكلّ من يقصدها، عدا عن أدوات جمع المعلومات التي تُتيح للجميع، فردًا أو جماعة، بما في ذلك منظّمات الاستخبارات، من تحصيل كم هائل من المعلومات وتحليلها.

- **مثال (1):** قيام شركة جوجل بشراء شركة Skybox المُختصّة بإنتاج أقمار اصطناعيّة عالية الجودة، وبسعر غير باهظ، ووصل حساب الصّفقة نصف مليون دولار فقط، فلم تَعُد هذه الأداة حكرًا على جهة أو دولة بعينها كما كان ذلك من قبل، بل غدَت الأقمار الصّناعيّة موجودة لتحقيق أغراض مُتباينة؛ عسكريّة أو تجاريّة أو مدنيّة، وغيرها (Brewsterd, 2016: 25)
- **مثال (2):** تقوم شركة (NSO)* ببيع الخدمات التي تطوّرها لوكالات استخباراتيّة وأمنيّة حكوميّة، وتتمثّل تلك الخدمات في قيام الشّركة بتطوير التّكنولوجيا التّعقبّيّة بمستوًى عسكريّ، إضافة إلى توفيرها أدوات لاختراق الاجهزة الخليويّة وخدمات الشّبكة العنكبوتيّة (هيرشكوفيتش، 2019: 12).
- **مثال (3):** تقوم شركات إسرائيلية متخصصة في برمجيات التجسس بتصنيع أجهزة وبرامج تنصت مثل برنامج التجسس "بيغاسوس"، وبيعها لعدة دول: حيث تقول العديد من التقارير ان حكومة إسرائيل سمحت بشكل سري لمجموعة من هذه الشركات بالعمل لصالح دول بعينها.(الجزيرة الإخبارية ، اسم حركي لكل دولة شركة إسرائيلية باعت برنامج تجسس: https://www.interregional.com/article)

وتظهر الأمثلة السابقة بوضوح أنّ القدرات التّقنيّة المستخدمة في جمع المعلومات قد باتتْ في يد كلّ من يرغب فيها إذا استطاع توفير ثمنها.

(2) **التّحدّي المُتمثّل في ضرورة جمع المعلومات وتحليلها كمُنتج أمنيّ استخباراتيّ.**

تُمثّل طبيعة المعلومات ذاتها تحدّيًا يقف في وجه المنظّمات الاستخباراتيّة، أي انها وبسبب حجمها يصعب الربط فيما بينها وتحليلها، ومن بين الاقتراحات المُقدّمة لحل هذه المعضلة؛ الحصول على أدوات تُساعد في دمج المعلومات المتصلة، ابتداءً من أبسط الأدوات، وحتّى الوصول إلى وسائل ذكيّة تُمكّن من القيام بعمليّات تنظيميّة شديدة التّعقيد (هيرشوفتكش ، 2019: 12) ، وتحاول الأجهزة الاستخباراتيّة تطوير أدوات تقنية للمساندة في ذلك لكنها قد تحتاج إلى القطاع الخاص لمساندتها حيث ظهرَتْ في الوقت الرّاهن أشكال من التّعاون بين المُنظّمات الاستخباراتيّة والقطاع الخاصّ (المرجع السابق) نتيجة هذه الثورة المعلوماتية التقنية الهائلة.

- **مثال:** تمّ إنشاء الصّندوق الماليّ (In-Q-Tel) في الولايات المتّحدة الأمريكيّة قبل خمسة عشر عامًا، وتتمحور اهتمامات هذا الصّندوق في مجالات ثلاث، أوّلها البرمجيّات، ثمّ شبكات الاتّصال الرّقميّة (IT) ، وأخيرًا الموادّ العلميّة المتطوّرة وكان ذلك بقصد تشخيص الشّركات التي تُطوّر تكنولوجيا تعمل على خدمة الأمن القوميّ الأمريكيّ، وذلك ليتمكّن المركز الاستخباراتيّ في أمريكا من تحقيق التّفوّق في مجال التّطوير التّقني، وبالرغم من أنّ هذا الصّندوق يُعتبر بمثابة شركة خاصة ومُستقلّة، غير تابعة لأي وكالة من الوكالات الحكوميّة، إلّا أنّ هناك تعاونًا دائمًا بينها وبين المركز الاستخباراتيّ الأمريكيّ، والمُستثمر الأوّل فيه بطبيعة الحال الولايات المتّحدة الأمريكيّة(هيرشوفتكش ، 2019: 12)

(3) التحدي المتمثل في آليات التعاطي مع منظومة الذكاء الاصطناعي وسرعة تطوره: حيث تزاد التهديدات الأمنية للذكاء الاصطناعي في حال اتخاذه قرارات متعلقة باستخدام أسلحة كيميائية أو أسلحة الدمار الشامل في مواجهة تهديد مزيف لا حقيقية لوجوده، أو تسريع انتشار المعلومات المضللة عبر الإنترنت أو على أقل تقدير عدم تقيد بعض الدول أو الجهات بالقواعد الأخلاقية للذكاء الاصطناعي (فلورنوي، 2023، 30).

(ب) <u>التّحدّي المُتمثّل في آلية عمل بعض المنظمات الاستخباراتيّة.</u>

حيث لا تزال بعض الأجهزة الاستخبارية متمسكة ببعض الأساليب التقليدية في البحث عن المعلومات وتحليلها ويرفضون المضي قدماً في استخدام التقنيات الحديثة التي تسهل أعمالهم خاصة في ظل حجم المعلومات وتسارع الاحداث على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وحجتهم في ذلك أن تلك التقنيات (مخترقة) وقد يكون جزءً من هذا التفسير صحيحاً للغاية، فبات هذا الامر يشكل تحدياً وجداراً قائماً بين الجهات الاستخباراتيّة، وبيئتها المستحدثة وبناءً عليه، ومع هذه التحديات بات التّقسيم التّقليديّ يحتاج إلى تطوير، فليسَ من الغريب أن يغدوَ العمل الاستخباراتيّ بحاجة ماسّة إلى مبادئ تنظيميّة جديدة، وإلى عمل إصلاح بُنيويّ، إلا أن ذلك كله لا يعني بتاتاً التخلي عن الإرث التقليدي للعمل الاستخباراتي، ذلك أن التقنيات الحديثة قابلة للخطأ وقابلة للأعطال أو حتى للتدمير الذاتي أو بفعل فاعل وخاصة في ظل انتشار الاختراقات الاستخباراتية الالكترونية وتخلخل منظومة الأمن السيبراني لدى بعض الدول خاصة تلك الحديثة العهد بالتقنيات.

(ج)<u>التّحدّي المُتّصل بالقوّة العاملة الاستخباراتيّة (ضابط الاستخبارات المتطور)</u>

فلا قيمةَ تُذكَرُ للمعلومات المُتناثرة هنا وهناك مالم توجد قوى عاملة مؤهلة ومدربة ولديها مهارات عالية في تحصيلها ومعالجتها وتحليلها، وهذه القوى العاملة لابدّ لها من أن تكتسب الخبرات المتواصلة وخاصة تلك الخبرات المرتبطة بالمعلومات الرّقميّة وآليات معالجتها وتحليلها.

هنالك حاجة ماسة إلى ضباط وافراد وخبراء ممرسين في التعامل مع المُعطيات التقنية والحسابيّة والإحصائيّة، والفهم العميق للمنظومات الالكترونية، والتّمكّن من تشخيص الأنماط، والفكر النّاقد البعيد عن التّعقيد، إضافةً إلى الإبداع الثّريّ، بالإضافة إلى **تميزهم بمهارات أخرى سنأتي إلى ذكرها في المبحث الثاني من هذا الفصل.**

(د) <u>التحدي المتمثل بانتشار الجريمة المنظمة عبر الدولية</u>

1. <u>مفهوم الجريمة المنظمة:</u>

بحسب **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000م** يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة" جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقًا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، ويقصد بتعبير "جريمة خطيرة "سلوك يمثل جرماً يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد، ويقصد بتعبير "جماعة ذات هيكل تنظيمي" جماعة غير مشكلة عشوائيًا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسميًا، أو أن تستمر عضويتهم فيها أو أن تكون ذات هيكل تنظيمي. هذا وحددت الاتفاقية الحالات التي تصبح بها الجريمة المنظمة عابرة للحدود (Article 2 of the United Nations Convention against Transnational Organized Crime)

الحالة الأولى: إذا ارتكبت الجريمة في أكثر من دولة.

الحالة الثانية: إذا ارتكبت الجريمة في دولة واحدة، ولكن جرى الإعداد لها، أو التخطيط لها، أو توجيه النشاط الإجرامي، أو الإشراف عليه في دولة أخرى.

الحالة الثالثة: إذا ارتكبت الجريمة في دولة واحدة، من قبل جماعة إجرامية منظمة، تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة.

الحالة الرابعة: إذا ارتكبت الجريمة في دولة واحدة، ولكن لها آثار شديدة في دولة أو دول أخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كون الجريمة المنظمة عابرة للأوطان هو صفة قد تلحق بالجريمة المنظمة وقد لا تلحق بها فإن توافرت هذه الصفة اعتبرت الجريمة المنظمة عبر وطنية وإن لم تتوافر اعتبرت جريمة منظمة ترتكب داخل حدود الدول.

أما الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية 2010م، فقد وصفت الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية على أنها: "كل جريمة ذات طابع عابر للحدود الوطنية وتضطلع بتنفيذها أو الاشتراك فيها أو التخطيط لها أو تمويلها أو الشروع فيها جماعة إجرامية منظمة على النحو الموصوف في الفقرة (3) من هذه المادة". ويقصد بالجماعة الإجرامية المنظمة وفقًا لنص الفقرة (2) من ذات المادة بأنها "هيكل جماعة ذات بنية محددة مكونة لفترة من الزمن من ثلاثة أشخاص أو أكثر اتفق أفرادها على ارتكاب إحدى الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية من أجل الحصول على منفعة مادية مباشرة أو غير مباشرة"، والجماعة ذات البنية المحددة وفقًا لنص الفقرة (4) من ذات المادة "يقصد بها جماعة غير مشكلة عشوائيًا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن يكون لأعضائها أدوار محددة رسميًا، أو أن تستمر عضويتهم فيها أو أن تكون لها بنية متطورة". ووفقًا لنص المادة (2/3) من نفس الاتفاقية تكون الجريمة عابرة للحدود الوطنية إذا توافرت إحدى الحالات الأربع السابق ذكرها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000م (Article (2/2) of the Arab Convention to Combat Transnational Organized Crime 2010 AD)

2. **<u>خصائص الجريمة المنظمة:</u>** يتطلب الفهم العميق لمخاطر الجريمة المنظمة التعرف على خصائصها فنحن لا نتحدث عن جريمة اعتيادية بل نتحدث عن تنظيمات إجرامية معقدة وصفت على انها تشابه أنظمة الكارتل الاقتصادي وهي تجاوزت حدود الدولة الواحدة مما يجعلها خطراً حقيقياً على المنظومة الأمنية الوطنية والدولية على حد سواء، فمع بداية التسعينات بدأ ظهور ما يعرف بـ(الجريمة المنظمة العابرة للحدود) وذلك كنتاج للمتغيرات الكبرى التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعالمية، ولعل أبرز هذه التغيرات هو النمو الشامل والمتسارع للأنشطة التجارية والمالية والاقتصادية، وظهور العولمة والتطور في وسائل الاتصالات الحديثة، وخاصة شبكة الإنترنت التي نقلت العصابات المنظمة نقلة نوعية جعلت من انتشار عملياتها الاجرامية أكثر سهولة وخاصة ما يطلق عليه بـ(الويب المُظلم/ الدارك ويب) حيث يشتهر الإنترنت المظلم بأنَّه مكان للأنشطة غير القانونية والمحتوى المحظور، مثل تجارة المُخدرات والأسلحة والمواد المحظورة والأنشطة الإجرامية ويتطلَّب برامج وتكنولوجيا خاصَّة للوصول إليه إذ يستخدم الإنترنت المظلم بروتوكولات الاتصال المشفرة حتى يتيح للمُستخدمين التصفح بشكلٍ مجهول. ولا ننسى هنا ما يمر به العالم من صراعات ونزاعات مسلحة أفرزت منظمات إرهابية ذات ارتباط بشكل أو بآخر بشبكات الإجرام المنظم بالإضافة إلى أنظمة رسمية تدعم –بشكل سري-أنشطة الجريمة المنظمة سعياً للحصول على الأموال القذرة أو سعياً للإضرار بدول بحد ذاتها من خلال التأثير على أمنها الوطني وكسب مصالح سياسية اقتصادية اجتماعية أو غيرها من مصالح. وفي ظل هذه التطورات والتوسع الكبير، أصبح العالم بأسره ميدانًا تجول فيه الجرائم المنظمة عبر الدول، وتكاد لا توجد دولة دون وجود لتلك العصابات على إقليمها كأفراد أو كأفعال جرمية لها دلائل

على وجودها كانتشار المخدرات أو تجارة الأسلحة غير المشروعة، وجرائم الفساد، وغسل الأموال وتزييف العملات، والاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم الخطيرة. **ومن بعض أشهر هذه العصابات المنظمة ما يلي** (المعاسفة ، 2023: 16) :

- **عصابة الثالوث الصيني**: مافيا صينية تدير عمليات الجريمة المنظمة داخل وخارج الحدود الصينية، اتخذت المنظمة من الصين الكبرى مقراً لها ولها نقاط استيطانية قوية في دول مختلفة بها جاليات من المغتربين الصينيين، ومن أكثر جرائمها تجارة المخدرات وتجارة البغاء (الاتجار بالبشر)، وتتميز بالسرية التامة في طبيعة أعمالها.
- **الياكوزا اليابنية -ياماغوتشي غومي-**: من أخطر العصابات المنظمة في العالم، وهي واحدة من عدة مجموعات يشار إليها باسم (ياكوزا)، وهو مصطلح يعادل مصطلح «المافيا» اعضائها أكثر من 200000 عضو وتمتاز (بالهيكل التنظيمي المتقن صعب الاختراق). وتعتمد على: الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالجنس وابتزاز الفاسدين في كافة القطاعات. ويتميز افراد العصابة بأوشام خاصة بهم تصف درجات كل واحد منهم ضمن التنظيم، كما تتميز العصابة بالعقوبات الصارمة على افرادها الذين يخونون ميثاقهم وهي تبدأ بقطع الأصابع، وتنتهي بالموت.
- **براتفا الروسية (اخوان الشمس)**: المافيا الروسية وتتألف العصابة من عدة كتائب وتشير التقديرات إلى أن عدد أعضاء الجماعة يصل إلى أكثر من 10 آلاف عضو، وتتسم بالعنف الشديد، وتعتمد بشكل رئيس على: تجارة المخدرات والاتجار بالبشر (الاستغلال الجنسي)، كما تشارك الجريمة المنظمة الروسية بكثافة في تجارة الهيروين الذي يزرع في أفغانستان، والذي يوزع عبر العالم.
- **سينالوا كارتل (المكسيكية)**: التي تشتهر بتجارة المخدرات وتعمل بمثابة الوسيط بين منتجي المخدرات في أمريكا الجنوبية والسوق الأمريكية، هذا وتشير تقديرات مكتب البيت الأبيض لسياسة مكافحة المخدرات إلى أن الأمريكيين ينفقون أكثر من 100 مليار دولار سنوياً على المخدرات غير المشروعة، ونحو 6.5 مليار دولار من هذه الأموال تصل إلى العصابات المكسيكية.
- **العصابات الكولومبية** (على نهج بابلو إسكوبار): بابلو الملقب بـ(المعلم) هو زعيم تجارة المخدرات في كولومبيا صاحب عبارة "أقبل الرشوة أو أقتلك"، أدخل بلاده في دوامة من العنف راح ضحيتها آلاف الأشخاص، مما جعله المطلوب الأول من طرف عديد من الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في العالم إلا أن قتل بعملية امنية في عام 1993. لكن لا زالت العديد من العصابات تسير على ذات نهجه واتباع أساليب تقليدية ومستحدثة وأبرزها إفساد رجال الدولة ليسهل عليهم مواصلة جني الأموال القذرة من ارتكاب جرائم منظمة عابرة للحدود أبرزها تجارة المخدرات والاتجار بالبشر.

يتضح لنا من مما سبق أن للجريمة المنظمة عدة خصائص تميزها عن غيرها من الجرائم، والتعرف عليها هام للغاية فهي تعطي أجهزة إنفاذ القانون وأصحاب القرار مؤشرات في غاية الأهمية على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها قبل تفاقمها، من بين **أهم الخصائص ما يلي** (By analyzing the definition of (organized criminal group), contained in the United Nations Convention against Transnational Organized Crime/2000 AD.) :

(1) **الهيكل التنظيمي:** وهذا ما ذكرته اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشكل واضح "هيكل جماعة ذات بنية محددة ومؤلفه من ثلاثة أشخاص فأكثر"، التنظيم صفة رئيسة ويقصد به ترتيب الأعضاء داخل بنيان أو هيكل تحت نظام سلطوي رئاسي بحيث يكون الأعضاء تحت قيادة زعيم أو قائد وعادة ما تكون هذه الهياكل التنظيمية سرية للغاية.

(2) **التخطيط وعقد التحالفات الاستراتيجية المحلية والإقليمية والدولية:** يعد التخطيط من ثوابت العمل داخل المنظمات الإجرامية وهي تستعين بالخبراء من كافة المجالات ما دام أنه يصبح في صالح نجاح عملياتها فهي تستعين برجال القانون من محامين وباحثين وتستعين بالمهنيين الخبراء والأطباء وحتى السياسيين والاقتصاديين وخبراء الشبكة العنقودية شبكة الانترنت. كما تقوم بعقد تحالفات استراتيجية محلية وإقليمية ودولية لزيادة رقعة أعمالها الإجرامية التي تمارسها ولهذه التحالفات الإستراتيجية الأثر في تعزيز قدرتها على المواجهات الأمنية وتبادل المعلومات والخبرات وتطوير أدائها.

(3) **الاستمرارية:** تعتبر الاستمرارية سمة مميزة للجريمة المنظمة، حيث أن زوال أحد أعضاء المنظمة لا يؤثر على استمراريتها في تنفيذ أنشطتها الإجرامية. كما أن تجنيد الأعضاء يتم بشكل دقيق، ولا يتم اختيار أي شخص بشكل عشوائي، بل يكون ذلك وفقاً لمعايير محددة.

(4) **السرية:** تتمتع المنظمات الإجرامية بسرية عالية وذلك لحماية أعضائها ولضمان الامتثال للسرية يتم فرض رقابة صارمة على الأعضاء للالتزام بها تحت مسمى "قانون الصمت" و"مبدأ الحاجة للمعرفة" لضمان السرية والانضباط داخل المنظمة حيث يعاقب المنتهكون بشدة وقد يصل الأمر في بعض الحالات إلى القتل.

(5) **استخدام الترغيب والترهيب في تنفيذ غاياتها:** تستخدم المنظمات الإجرامية العديد من الوسائل غير القانونية لتحقيق أهدافها، بما في ذلك العنف والتهديد والرشوة. حيث يتم استخدام العنف للسيطرة على الأفراد وترويعهم كما يستخدم ضد المنافسين وأولئك الذين يعترضون طريقها، بالإضافة إلى ذلك، تستخدم أساليب الترغيب كـ الإكراميات والرشاوى والجنس والمخدرات للتأثير على الأشخاص أو الجهات التي تعرقل أنشطتها.

3. **<u>الجريمة المنظمة أسباب انتشارها و آثارها على الأمن الوطني</u>**

أسباب انتشارها: باتت الجريمة المنظمة ظاهرة عالمية وهي ظاهرة آخذة بالانتشار دون هوادة، وهنالك العديد من العوامل أو الأسباب المؤدية الى سرعة انتشارها (المعاسفة ، 2023: 23):

(1) **عوامل اقتصادية واجتماعية:**

- **الفقروالبطالة:** يدفعان الفرد للبحث عن طرق غير مشروعة لكسب المال.
- **عدم المساواة الاجتماعية :**يُنشئ شعورًا بالظلم والاستياء، مما قد يدفع البعض إلى الانخراط في الجريمة.
- **ضعف التعليم :**يُقلل من فرص العمل ويُسهل استغلال الشباب من قبل العصابات الإجرامية.
- **تفكك الأسرة :**يُفقد الشباب التوجيه والدعم، مما قد يجعلهم عرضة للانضمام إلى مجموعات إجرامية.
- **التهميش الاجتماعي :**يُشعر بعض الفئات بأنهم غير مرغوب فيهم، مما قد يدفعهم إلى الانخراط في سلوكيات إجرامية.

(2) **عوامل سياسية وقانونية:**

- **الحروب والصراعات والتحولات السياسية:** حيث تؤدي جميعها الى بيئة فوضوية وخلق حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الداخلي مما يفسح المجال لتزايد وانتشار جماعات الإجرام المنظم واتساع أنشطتها وعملياتها في تلك الدول.
- **ضعف الحكومات:** حيث يؤدي ضعفها وضعف إجراءاتها الى اعاقة قدراتها على مكافحة الجريمة المنظمة.
- **غياب سيادة القانون :**يُشجع على ارتكاب الجرائم دون خوف من العقاب.
- **ضعف أوعدم تطبيق الاتفاقيات** الإقليمية والدولية والتشريعات الوطنية في مواجهة اشكال الجريمة المنظمة.
- **ضعف التعاون الإقليمي والدولي في مواجهة الجريمة المنظمة واشكالها.**
- **الفساد السياسي :**يُمكّن الجماعات الإجرامية من اختراق المؤسسات الحكومية.
- **الإشكالات القانونية المتعددة المرتبطة بالجريمة المنظمة:** نظراً لأن الجريمة المنظمة ترتكب في أكثر من دولة فإنها تثير مشاكل قانونية وأمنية عديدة أهمها (المعاسفة ، المرجع السابق :20) :

أ. صعوبة قيام الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة المنظمة عبر الوطنية بإجراء التحري أو التحقيق فيها بصورة منفردة ما لم تدعم بالمعلومات اللازمة من قبل الدول الأخرى التي وقعت فيها أجزاء من ذلك النشاط أو نتيجة من نتائجه.

ب. إن وقوع أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أكثر من دولة يثير مشكلة تتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق من بين مجموعة من القوانين الجنائية للدول التي ارتكبت الجريمة المنظمة في ظلها.

ج. فرار الجاني أو الجناة إلى دولة أو دول أجنبية عقب ارتكابهم للأنشطة الإجرامية يثير مسألة تسليم المجرمين، فإلى أية دولة من الدول (طالبة التسليم) يتم تسليمهم، وما هي شروط ذلك التسليم؟ ومما يعقد مسألة تسليم المجرمين أن اغلب المعاهدات المنعقدة بشأنه تكون ثنائية وليست عالمية.

د. تشكل قوانين سرية الأعمال المصرفية والحسابات الرقمية في بعض البلدان حائلًا دون تعقب الأموال غير المشروعة بقصد ضبطها ومصادرتها.

هـ. قلة الخبرة لدى بعض الأجهزة الأمنية تؤدي إلى فشل ذريع في متابعة الجرائم المرتكبة وضبط الجناة.

(3) عوامل تقنية:

- **عوامل التقدم التقني:** يُسهل على الجماعات الإجرامية التواصل والتنسيق ونقل الأموال.

- **العولمة :**تُسهل على الجماعات الإجرامية العمل عبر الحدود الوطنية.

4. <u>آثار الجريمة المنظمة على الأمن الوطني:</u>

تُلقي (شبكة الظل) الجريمة المنظمة بظلالها على مختلف جوانب الحياة، فآثارها تشمل جميع القطاعات بدءًا من الاقتصاد وصولًا إلى الفرد والمجتمع ككل. وهذه الشبكة (شبكة الظل) لها خيوط خفية تُهدد الأمن الوطني للدول، مُخلفةً وراءها ندوبًا عميقة على مختلف الأصعدة.

أ. **<u>الآثار الاقتصادية</u>**

- **السيطرة على القطاعات الاقتصادية :**تمتلك عصابات الجريمة المنظمة مبالغ طائلة تُمكنها من السيطرة على قطاعات اقتصادية بأكملها، مما يُعيق التنمية ويُلحق الضرر بالشركات والأفراد.
- **الفساد والرشوة :**تُمارس عصابات الجريمة المنظمة الرشوة والابتزاز على المسؤولين في القطاع الخاص والعام، مما يُؤدي إلى انتشار الفساد ويُعيق أوجه الاستثمار.
- **التهرب الضريبي والمعاملات المشبوهة :**تُشجع عصابات الجريمة المنظمة على التهرب الضريبي وتُمارس المعاملات المشبوهة، مما يُؤدي إلى خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني.
- **غسيل الأموال :**تُخفي عصابات الجريمة المنظمة مصادر أموالها غير المشروعة من خلال عمليات غسيل الأموال، مما يُؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

ب. **<u>الآثار السياسية</u>**

- **فقدان الثقة في العملية الديمقراطية :**تُسيطر عصابات الجريمة المنظمة على العملية السياسية من خلال رشوة وابتزاز المسؤولين، مما يُؤدي إلى فقدان الثقة في النظام السياسي.
- **سقوط الأنظمة السياسية :**قد تُؤدي سيطرة عصابات الجريمة المنظمة على العملية السياسية إلى سقوط الأنظمة السياسية في بعض الدول.
- **تقويض سيادة الدولة:** من خلال اختراق الأجهزة الأمنية مما يُعيق عملها ويُضعف قدرتها على حماية الدولة. بالإضافة إلى أن عصابات الجريمة المنظمة تُمارس الفساد والرشوة، مما يُؤدي إلى تفكك مؤسسات الدولة وانهيار سيادة القانون.
- **الإضرار بالسمعة الدولية: إذ** تُؤدي أنشطة عصابات الجريمة المنظمة إلى ضرر سمعة الدولة على المستوى الدولي، مما يُعيق السياحة والاستثمار وغيرها، كما يؤدي إلى فقدان ثقة المجتمع الدولي، مما يُعيق علاقاتها الدولية.

ج. **<u>الآثار الاجتماعية</u>**

- **انتشار الفساد :**تُؤدي أنشطة عصابات الجريمة المنظمة إلى انتشار الفساد بين أفراد المجتمع، مما يُهدد قيم المجتمع وتماسكه.
- **تفكك الأسرة :**تُؤدي أنشطة عصابات الجريمة المنظمة إلى تفكك الأسرة وتدميرها، خاصةً من خلال تجارة المخدرات والاتجار بالبشر.
- **انتشار الأمراض** :تُؤدي أنشطة عصابات الجريمة المنظمة إلى انتشار الأمراض، خاصةً من خلال تجارة المخدرات.
- **فقدان الأمن و انتشار العنف وزعزعة الاستقرار :**يُؤدي ضعف الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة المنظمة إلى فقدان الأمن وانتشار العنف والجريمة.

ثانياً: آليات المواجهة

إن مواجهة التحديات الأمنية المرتبطة بالتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي يتطلب مجموعة من الاستراتيجيات والآليات المتكاملة التي تشمل جوانب تقنية وتنظيمية وبشرية. فيما يلي أبرز الآليات المتبعة لمواجهة هذه التحديات
وذلك كما يلي:

1) الاستعداد الدائم للتهديدات التي قد تواجه الدولة، سواءً من مصادر داخلية، أو خارجية:

هذا الاستعداد الدائم للتهديدات هو جزء أساسي من عملية تخطيط الأمن الوطني ويتضمن تقييم النقاط الضعيفة والقوية في النظام الأمني للبلد، وتطوير استراتيجيات لمواجهة التحديات المحتملة ويتنوع هذا الاستعداد من تحسين القدرات العسكرية وكذلك تعزيز القدرات الأمنية الداخلية. كما يشمل الاستعداد الدائم التعاون مع الشركاء الدوليين والمنظمات الدولية لمواجهة التحديات العابرة للحدود مما يتطلب التدريب

المنتظم للقوات الأمنية وتحديث الخطط والسياسات بناءً على التطورات الجديدة وذلك لتحقيق الهدف النهائي وهو ضمان أمن وسلامة المواطنين واستقرار الدولة في مواجهة أي تهديدات محتملة.

2) استشراف المستقبل وبناء السيناريوهات المرتبطة بأمن الدولة بالتشارك مع كافة الجهات الأمنية والعسكرية والجهات الأخرى ذات العلاقة: يعد استشراف المستقبل وبناء السيناريوهات جزءًا حيويًا من عملية تخطيط الأمن الوطني ويتضمن هذا العمل الاستنتاجي تحليل الاتجاهات العالمية والإقليمية والمحلية التي قد تؤثر على الأمن الوطني في المستقبل ولأجل ضمان بناء أفضل السيناريوهات لا بد أن تتضمن الخطوات الرئيسية لهذا العمل:

(أ) تحليل الاتجاهات: يتعين على الجهات الأمنية والعسكرية والجهات ذات العلاقة تحليل الاتجاهات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية لفهم كيف يمكن أن تتطور التهديدات في المستقبل.

(ب) بناء السيناريوهات: استنادًا إلى التحليلات، حيث يتم تطوير سيناريوهات مختلفة للأحداث المحتملة التي قد تؤثر على أمن الدولة في المستقبل ويجب أن تغطي هذه السيناريوهات مجموعة متنوعة من التهديدات والتحديات المحتملة والتي سنتطرق الى بعض أهمها في المبحث الثاني.

(ج) التعاون والتشارك: يجب أن تشمل عملية بناء السيناريوهات تعاونًا وثيقًا بين كافة الجهات الأمنية والعسكرية والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة وهذا التعاون يساعد على ضمان شمولية السيناريوهات وأن تكون استنتاجاتها مستندة إلى مدخلات متعددة

(د) التقييم والتحسين المستمر: يجب أن تكون عملية بناء السيناريوهات عملية مستمرة، حيث يتم تقييم السيناريوهات الموجودة بانتظام وتحسينها بناءً على التطورات الجديدة والمعلومات الإضافية.

من خلال هذه الخطوات العملية، يمكن للدولة تطوير استراتيجيات قوية ومتكاملة للتعامل مع التحديات المحتملة وضمان أمنها في المستقبل.

3) تطوير التشريعات القانونية لمواجهة كافة المستجدات والتهديدات الأمنية:

هذه الخطوة تعد جزءًا أساسيًا من استراتيجية الأمن الوطني ويمكن تحقيق ذلك من خلال الخطوات التالية:

(أ) تحليل الفجوات القانونية: أي دراسة وتحليل التشريعات القائمة لتحديد الفجوات التي قد تعيق القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية الحالية والمستقبلية.

(ب) تعديلات على التشريعات: بناءً على التحليل السابق، يتم تطوير وتعديل التشريعات القانونية لسد الفجوات وتوفير الإطار القانوني اللازم لمكافحة التهديدات الأمنية ويجب أن تكون هذه التشريعات شاملة ومتعددة الجوانب لتغطية مختلف الجوانب الأمنية مثل الأمن السيبراني والإرهاب، والجريمة المنظمة، والتجسس، وتشريعات تضمن استخدامات الذكاء الاصطناعي بشكل آمن بما في ذلك حماية البيانات الشخصية وحقوق المستخدمين، كذلك لا بد من وضع سياسات تنظيمية لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات المختلفة، وخاصة في المجال الأمني والعسكري.

(ج) تعزيز الشفافية وحقوق الإنسان: يجب أن تكون التشريعات الجديدة متوازنة بين توفير الأمن وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على الشفافية لذلك يجب توفير آليات للرقابة وذلك لضمان التوازن بين الأمن والحريات الأساسية.

(د) التوعية والتدريب المستمر: يجب توعية الكوادر الأمنية حول التشريعات الجديدة وتدريبهم على تطبيقها بشكل فعال ومنسق مع المبادئ القانونية الدولية والوطنية ويرافق هذه المسألة توعية المواطنين حولها.

(هـ) التقييم والتحسين المستمر: يجب أن تكون عملية تطوير التشريعات القانونية عملية مستمرة، حيث يتم تقييم النتائج بناءً على التجارب والتطورات الأمنية والقانونية.

4) الحرص على تطبيق الاستراتيجيات الأمنية الفعالة والعمل على تطويرها:

وفي هذا السياق، يمكن اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) ضمان التنفيذ الفعال: يجب أن يتم التركيز على تنفيذ الاستراتيجيات الأمنية بشكل فعال، مع تخصيص الموارد اللازمة وتوفير الدعم القيادي لضمان نجاحها.

(ب) تقييم الأداء: يتعين تقييم أداء الاستراتيجيات الأمنية بانتظام لتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

(ج) تحليل التهديدات والتحديات الجديدة: يجب أن يتم تحليل التهديدات الجديدة والتحديات المستمرة وتضمين هذه المعلومات في تطوير الاستراتيجيات الأمنية.

(د) التحسين المستم: يجب أن تكون عملية تطوير الاستراتيجيات الأمنية عملية مستمرة، مع تحسين الاستجابة والتكيف مع التحديات المتغيرة وتغييرات الظروف الأمنية.

(ه) أهمية توفير الحماية التقنية من تشفير وتحديث لمنع الاستغلال الثغرات الأمنية.

(و) الاستثمار في البحث والتطوير ودعم الأبحاث في ذات المجال لتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التحديات الأمنية.

5) توفير كافة الوسائل والمعدات التي تسهم في مواجهة الاعتداءات العسكرية على أراضي الدولة:

وهذا الأمر يشمل مجموعة متنوعة من العناصر الأساسية منها:

(أ) ضرورة توفير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة: وعلى سبيل المثال لا الحصر(أنظمة الرادار المتطورة، والأسلحة الدقيقة مثل الصواريخ الدقيقة والطائرات بدون طيار المسلحة، وأنظمة الاستطلاع والاستطلاع الجوي والبحري، والتكنولوجيا السيبرانية لمكافحة هجمات الإنترنت العسكرية) وغيرها.

(ب) التحالفات العسكرية والشراكات الدفاعية: وتشمل الاتفاقيات الدفاعية مع دول أخرى لتبادل المعلومات والموارد وتقديم الدعم المتبادل في حالة الاعتداءات العسكرية كذلك تبادل الخبرات وإجراء التدريبات العملياتية المشتركة.

(ج) تقنيات الذكاء الاصطناعي: حيث تلعب هذه التقنيات المتقدمة دورًا مهمًا في تعزيز القدرة الأمنية، بما في ذلك استخدامها في التحليلات الاستخباراتية، والتنبؤ بالتهديدات، وتحسين الأنظمة الذكية في العمليات الميدانية.

6) توفير كافة الوسائل التي تسهم في مواجهة الجريمة بأشكالها وخاصة التي تهدد أمن الدولة الخارجي والداخلي:

وهذا الأمر يتطلب استراتيجية شاملة وهذه بعض الوسائل الأساسية التي يمكن توفيرها:

(أ) التمويل والتدريب للأجهزة الأمنية: يجب توفير التمويل والتدريب الكافي لضمان قدرتها على التصدي للجريمة وتنفيذ القانون بفعالية.

(ب) تقنيات التحليل الجنائي: يمكن استخدام تقنيات التحليل الجنائي المتطورة، بما في ذلك تحليل البيانات الضخمة وتقنيات التعرف على الأنماط، لتحليل الجريمة وتحديد الاتجاهات والمخاطر المحتملة.

7) الاستمرار في الحفاظ على تماسك المجتمع ووحدته وهويته الوطنية:

يعتبر الاهتمام بالهوية الوطنية هو المقياس الذي يقاس به الوعي لدى الشعوب ومدى ما وصلت اليه من ثقافة، فالهوية الوطنية لها أهمية كبيرة سواء للفرد أو المجتمع لكنها تحتاج الى تعزيز ومتابعة فالهوية الوطنية شأنها شأن اية هوية وطنية أخرى، تحتاج إلى وعي مجتمعي ومؤسسي وحكومي من أجل الحفاظ عليها وتعزيزها، وإعطائها الدعم والإسناد الحقيقي لمواجهة الكثير من التحديات والصعاب والمحاولات الداخلية والخارجية المتواصلة لطمسها ودثرها وبالنتيجة سهولة خلق الاضطرابات والنزاعات بين أفراد المجتمع. ومن آليات تعزيز الهوية الوطنية ما يلي:

(أ) الاهتمام بالدور التربوي للأسرة "الأسرة المواطنة": فالأسرة هي اللبنة الأساسية في تكوين المجتمع، لذلك فإن دور الأسرة في غاية الأهمية، فالأسرة –ممثلة بالأب والأم-هي التي تنمي في أولادها حب الوطن، وغرس مفهوم المواطنة في داخلهم منذ الصغر، فالأسرة هي أساس الإنتاج السوي أو المنحرف للأجيال، فحب الوطن والاعتزاز به والانتماء اليه يبدأ تشكله وغرسه في الأجيال من داخل المنزل ومن أحضان أسرة منتمية لوطنها وأرضها وتاريخها وثقافتها، ثم انطلاقا إلى المدرسة فالقبيلة فالمجتمع والدولة ككل (العقون، 2018 : 37-38).

(ب) تعزيز العمل التطوعي: فمن خلاله يتم تجسيد وتعزيز وتنظيم الروابط بين افراد المجتمع الواحد، فالكل يعمل من أجل الجميع ومن أجل هدف سامي قد يكون إنساني أو اجتماعي أو في أي مجال من مجالات الدعم للمجتمع، حيث أن التفاعل الذي يتم من خلال العمل التطوعي بين طرفي المعادلة المجتمع المدني من جهة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى هو دليل واقعي على تقدم ورقي الدولة ومواطنيها، وصورة واضحة وأكيدة تعكس حب الشعب لأرضه ووطنه وحرصه على المصالح العليا له (أيمن، 2014: 2).

(ج) تطوير المناهج الدراسية(التعليمية): المناهج الدراسية هي منارة الطريق لكل من جلس على مقاعد الدراسة طالباً للعلم، فالمؤسسات التعليمية "المدارس والجامعات" هي كيانات معنوية تساند وتساعد الدولة على إنشاء وتربية وتعليم أجيال تؤمن بوطنها وتقدر له وللقائمين عليه إنجازاته وتحترم قوانينه ولا تسمح بالتطاول عليه، لذلك كان من الضروري جداً أن تكون المناهج التدريسية والتعليمية المعدة والمخصصة لتعليم الأجيال الناشئة وسيلة من وسائل تعزيز الارتباط والانتساب الحقيقي بالوطن وأرضه وهويته، والاعتزاز بثقافة الوطن وعاداته وتقاليده (الجبور، 2021 : 178) .

قائمة المصادروالمراجع

المصادر الرئيسية:

القرآن الكريم.

- ابن منظور، جمال الدين: لسان العرب، ج2، مادة خبر، دار المعارف، القاهرة، 2007.
- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبدالله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، مادة "أمن"، ج1، ص140.
- نافع، عبد الكريم: الأمن القوميّ، مطبوعات دار الشعب، القاهرة، 1975م، ص22.
- ريناس بنافي، مقال بعنوان المفهوم المعاصر للأمن القومي، منشور في مجلة مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، ويمكن الوصول اليها عبر الموقع: http://wa3efoundation.net، 2020، ص4، تاريخ المشاهدة 2021/8/6
- أسامة، عبدالرحمن، مقال بحثي بعنوان الأمن القومي، منشور عبر الموسوعة السياسية، عبر الموقع الرسمي للموسوعة السياسية، 2021، وللمزيد انظر https://political-encyclopedia.org تاريخ المشاهدة 2021/8/6، ص5.
- الرشدان، عبد الفتاح علي السالم، الأمن الخليجي: مصادر التهديد وإستراتيجية الحماية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2015م، ص24.
- عبدالعزيز، خال بن سلطان، بحث بعنوان أسس ومبادئ الأمن الوطنيّ، مجلة المقاتل الالكترونية: http://www.moqatel.com/ تاريخ المشاهدة: 2021/8/8
- جوارنه، محمد: مفهوم الأمن الوطني، موقع حياتك المتخصص، منشور بتاريخ 19-يناير-2021، عبر الموقع https://hyatok.com. تاريخ المشاهدة 2021/7/27
- المشاط، عبد المنعم، الإطار النظري للأمن القومي العربي، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 14-16.
- كامل، شوقي ممدوح: الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص23.
- مُعجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، المعاني لكلّ رسم معنى، مادّة "خبر"، عبر موقع المعجم: https://www.almaany.com/advertise.php?language=arabic تاريخ المشاهدة 2021/7/15
- كامل، مجدي وهيه: معجم المصطلحات العربيّة في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، 1984، ص88.
- مادة "خبر"، المعجم الوسيط، مجموعة من المخرجين، الجزء الأول: من أوّل الهمزة إلى آخر الضّاد، مجمع اللغة العربيّة، الإدارة العامّة للمعجمات وإحياء التّراث، المكتبة الإسلاميّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص215.
- ابن منظور، جمال الدين: لسان العرب، ج2، مادة خبر، دار المعارف، القاهرة، 2007، ص109.
- المحمد، علي عبدالله السّلامة: الاستخبارات العسكريّة في الإسلام، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في الفقه وأصوله، كلّيّة الشّريعة، قسم الفقه والتّشريع، الجامعة الأردنيّة، 1986م، ص70.

- Kira Vrist Rønn & Simon Høffding, The epistemic status of intelligence: An epistemological contribution to the understanding of intelligence, Intelligence and National Security, Vol. 28, no. 5, 2013, p. 699.
- Alan Breakspear, A New Definition of Intelligence, Intelligence and National Security, Vol. 28, no. 5, 2013, p. 682.
- Michael Warner, Theories of intelligence: the state of play, in: Robert Dover (et al.) (eds.), Routledge Companion to Intelligence Studies, (Oxon: Routledge, 2014), p. 27.
- الجبور، عارف (2021) التربية الوطنية مفهومها، وأهميتها، وأهدافها، وطرق تدريسها، أكاديمية الأمير حسين للحماية المدنية، العدد 5، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن.
- العقون، صالح والأبرش، محمود (2018) آليات تعزيز الهوية الوطنية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، وجامعة محمد خضير، المجلد 3، العدد 1، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، بسكرة، الجزائر.
- قطيشات، أيمن (2014) تعزيز الهوية الوطنية من خلال العمل التطوعي، مقال منشور على شبكة لإنترنت، موقع عمون، الأردن، تم استرجاعه بتاريخ 2022/2/11، متوفر على الرابط التالي: https://www.ammonnews.et/article/214434
- منصور، شادي عبد الوهاب: دراسات الاستخبارات: الحقل الجديد في الدّراسات الأمنية الحديثة، أوراق أكاديميّة، مركز المُستقبل للأبحاث والدّراسات المتقدّمة، العدد 2، 25 فبراير 2018، ص2.
- خطاب، محمد شيت، وآخرون، اقتباس النّظام العسكريّ في عهد النّبي صلى الله عليه وسلّم الدوحة–قطر، 1981، ص165.
- الجزائري، سعيد: المخابرات والعالم، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، 1997م، ص11.

- فرج، محمد: المدرسة العسكريّة الإسلاميّة، ط2، دار الفكر العربي، مصر، 1979م، ص267.
- ابن جرير الطّبري، محمد: تاريخ الأمم والملوك، بيت الأفكار الدّوليّة، ط بيت الأفكار، ج9، الأردن، 2009، ص299.
- الخب، الرائد خالد: كفاية الاستخبارات، المجلة العسكريّة، عدد 198، مديرية المطابع العسكرية، عمان، 1984، ص126.
- الزحيلي، وهبة: العلاقات الدولية في الإسلام، مقارنة مع القانون الدولي الحديث، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م، ج1، ص 65.
- هيرشكوفيتش، شاي: مستقبل الاستخبارات في عصر التقنيات الرقمية المتقدمة (دراسة مترجمة)، ترجمة مهند ابو غوش، 2019م، ص 10.

- Brewster, Thomas. “Everything We Know About NSO Group: The Professional Spies Who Hacked iPhones With a Single Text.” Forbes. August 25, 2016. https://goo.gl/jsiQcf.
- الجزيرة الإخبارية، خبر بعنوان: اسم حركي لكل دولة شركة إسرائيلية باعت برنامج تجسس، 2020/8/23، تاريخ المشاهدة 2021/7/27
- https://www.interregional.com/article/%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B4:/2049/ / Ar 15 نوفمبر 2023
- Davies, Philip H. J., Kristian Gustafson, and Ian Rigden. The Intelligence Cycle is Dead, Long Live the Intelligence Cycle: Rethinking Intelligence Fundamentals for a New Intelligence Doctrine. London: Brunel Centre for Intelligence and Security Studies.
- See Article 2 of the United Nations Convention against Transnational Organized Crime, adopted and opened for signature, ratification and accession pursuant to United Nations General Assembly Resolution 25, Fifty-fifth Session, dated 15 November 2000, Palermo, Italy.
- United Nations Convention against Transnational Organized Crime/2000.
- Article (2/2) of the Arab Convention to Combat Transnational Organized Crime 2010 AD. This agreement was drawn up in the Arabic language in the city of Cairo in the Arab Republic of Egypt on 1/15/1432 AH, corresponding to 12/21/2010 AD.
- المعاسفة نشأت، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، كلية أحمد بن محمد العسكرية، 2023، الدوحة، قطر.
- By analyzing the definition of (organized criminal group), contained in the United Nations Convention against Transnational Organized Crime/2000 AD.